Vol 08 / Issue 33 / September 2024
ISSN 2568-6739 p634-683
Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

Un-civil society: the politics of the `informal people'

Asef Bayat (Author)
University of Illinois Urbana-Champaign. USA
Abdelaali Khalifa* (Translator)
Sultan Moulay Slimane University, beni mellal. Morocco
abdelaalikhalifa07@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-8437-6665

Received: 07/08/2024, **Accepted**: 20/09/2024, **Published:** 30/09/2024

Abstract: The current focus on the notion of `civil society' tends to belittle or totally ignore the vast arrays of often uninstitutionalised and hybrid social activities which have dominated urban politics in many developing countries. Clearly, there is more than one single conceptualisation of `civil society'. Existing literature reveals the tremendous diversity of perceptions not only between the classical and contem- porary variants, but also within the latter. Yet all seem to agree that associational life constitutes an integral element of `civil society', and that the latter is essentially privileged over other forms of social expression. Without intending to downgrade the value of `civility', my point is that the reductionism of the debates on `civil society' excludes and even scorns modes of struggles and expression which, in some societies like those in the Middle East, are more extensive and effective than conventional institutions outside the state.

My aim in this article is to examine the dynamics of this free-form activism, which tends to characterise the politics of the `informal people', the disenfranchised. Adopting a relative distance from both James Scott and his critiques, I want to show how these ordinary and often quiet practices by the ordinary and often silent people engender significant social changes

Keywords: Civil society, Un-civil society, Informal people, The Quiet encroachment, Passive network

**Corresponding author*

المجلد:08/العدد 33/سبتمبر 2024
ISSN 2568-6739 ص634-683
مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين

"المجتمع اللامدني: سياسة "الناس غير الرسميين

آصف بيات (المؤلف)
جامعة إلينوي في إربانا-شامبين. الولايات المتحدة الأمريكية
عبد العالي خليفة* (المترجم)
جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال- المغرب
abdelaalikhalifa07@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-8437-6665

تاريخ الاستلام: **2024/08/07** - تاريخ القبول: **2024/09/20** - تاريخ النشر: **2024/09/30**

ملخص: يميل الاهتمام الحالي بمفهوم "المجتمع المدني" إلى التقليل من أهمية مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية غير المنظمة والهجينة التي تطبع السياسة الحضرية في العديد من البلدان النامية. ومن الواضح أن هناك تصورات متعددة لمفهوم "المجتمع المدني"، إذ تكشف الأدبيات الحالية عن تباين كبير في هذه التصورات، ليس فقط بين النماذج الكلاسيكية والمعاصرة، بل حتى داخل النموذج المعاصر ذاته. ومع ذلك، يبدو أن هناك توافقًا أوليًا بين هذه التصورات على أن الحياة الجمعوية تشكل عنصرًا أساسيًا في "المجتمع المدني"، وأن هذا الأخير يتمتع بامتياز جوهري مقارنةً بأشكال التعبير الاجتماعي الأخرى. ورغم أنني لا أهدف إلى التقليل من قيمة "المدنية"، إلا أنني أرى أن الاختزالية التي تطبع النقاشات المنتجة حول "المجتمع المدني" تقلل من أهمية، بل وتستبعد، أشكال النضال الأخرى التي تعمل خارج نطاق الدولة، والتي قد تكون في بعض المجتمعات -مثل تلك الموجودة في الشرق الأوسط- أكثر انتشارًا وفاعلية من المؤسسات المدنية التقليدية.

إن هدفي الأساسي في هذا المقال هو دراسة واستكشاف ديناميات هذا النشاط غير المنظم، الذي يميل إلى تحديد واستكشاف سياسة "الناس غير الرسميين"، خاصة مهمشي الحضر. ومن خلال محاولة اعتماد مسافة نسبية مع كل من جيمس سكوت ومنتقديه، أود أن أُظهر كيف أن هذه الممارسات العادية والصامتة، التي يقوم بها الأشخاص العاديون، غالبًا ما تُحدث تغييرات اجتماعية ملحوظة

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المجتمع اللامدني، الناس غير الرسميين، التعدي الهادئ، الشبكات السلبية

*المؤلف المرسل

المقدمة:

شهدت المدن الكبرى في إيران، في الفترة الممتدة بين عامي 1976 و1990، سلسلة من الأنشطة الشعبية التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، إذ طُمِست معالمها وسط الزخم الهائل للثورة[1]. وقد تم التقليل من شأن هذه الأنشطة جزئيًا لأنها بدت غير ذات قيمة مقارنةً بالثورة، التي تُعد نموذجًا مثاليًا عالميًا للتغيير الاجتماعي، ولأنها اتخذت شكل ممارسات روتينية واعتيادية في الحياة اليومية. ومع ذلك، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن جذور هذه الأنشطة تعود، في الواقع، إلى عقود سابقة، غير أن تأثيراتها السياسية لم تبدأ بالظهور بشكل جليّ إلا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

عرف المجتمع الإيراني، منذ خمسينيات القرن الماضي، موجات متواصلة من الهجرة، حيث انتقلت مئات الآلاف من الأسر الفقيرة من القرى والبلدات الصغيرة إلى المدن الكبرى. وقد ارتبطت هجرة جزء مهم من هؤلاء الأفراد بالسعي نحو تحسين ظروفهم المعيشية، بينما ارتبط سعي البعض الآخر بمحاولة البقاء على قيد الحياة فقط. على هذا الأساس، عمد كثير من هؤلاء إلى الاستقرار بهدوء، إما بشكل فردي أو مع أسرهم، على أراضٍ حضرية غير مستخدمة أو قطع أرضية منخفضة التكلفة، يقع معظمها في ضواحي المدن.

ولتفادي دفع الإيجارات المرتفعة والتعامل مع الملاك الخاصين، اتجه هؤلاء الأفراد إلى بناء مساكنهم بأيديهم أو بمساعدة أقاربهم بطرق غير قانونية. وعمدوا، مع مرور الوقت، إلى تعزيز وجودهم داخل هذه المستوطنات من خلال تقديم الرشاوى للموظفين وإدخال الخدمات الحضرية إلى مناطقهم. ليبلغ عدد هذه المستوطنات العشوائية، عشية الثورة الإسلامية، إلى ما يقارب الخمسين مستوطنة في مدينة طهران وحدها، الأمر الذي جعل هذه الجماعات –دون قصد منها– بمثابة قوة مضادة للنظام السياسي القائم.

قدمت الثورة الإسلامية للمحرومين فرصة أكبر لتحقيق تقدم ملموس على مستوى حياتهم اليومية. ففي الوقت الذي كان يسير فيه الثوار في شوارع المدن الكبرى، كان الفقراء منشغلين بتوسيع نفوذهم على مجتمعاتهم، من خلال إخضاع المزيد من الأراضي الحضرية للتنمية سيئة التدبير. وعلى نفس المنوال، استغلت العديد من الأسر الفقيرة انهيار سلطة الشرطة خلال الفترة التي تلت الثورة مباشرة للاستيلاء على مئات المنازل الشاغرة والمباني السكنية غير المكتملة، والعمل على تجديدها وإصلاحها لتصبح في ملكيتهم الخاصة.

ونظرًا لتقييد إمكانية الاستيلاء على المنازل، تسارعت وتيرة الاستيلاء على الأراضي والبناء العشوائي غير القانوني، رغم الحملات الأمنية المشددة. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى توسع مذهل للمدن الكبيرة والصغيرة على حد سواء خلال السنوات التي تلت الثورة.

على هذا الأساس، فإن ما يجعل هؤلاء الرجال والنساء قوة جماعية هو نمط حياتهم الذي أوجد مصالح مشتركة بينهم وفرض الحاجة إلى الدفاع عنها. فقد اجتمع هؤلاء المستوطنون للمطالبة بالكهرباء والمياه الجارية؛ وعندما رُفضت طلباتهم أو واجهوا تأخيرًا في الاستجابة لمطالبهم، لجأوا إلى آليات الاعتماد على الذات للحصول على هذه الخدمات بشكل غير قانوني. حيث أنشأوا طرقًا، وفتحوا عيادات ومتاجر، وبنوا مساجد ومكتبات، ونظموا جمع النفايات بشكل ذاتي. وأسسوا، بالإضافة إلى ذلك، جمعيات وشبكات مجتمعية، وشاركوا في التعاونيات الاستهلاكية المحلية. وبهذه الكيفية، استطاع هؤلاء البسطاء إرساء أسس نمط جديد وأكثر استقلالية للحياة والعمل وتنظيم المجتمع.

في ذات السياق، شهد مجال العمل بدوره نوعًا مشابهًا من هذا التعدي الصامت؛ إذ لجأ الفقراء العاطلون، إلى جانب أفراد من الطبقة المتوسطة، في البداية إلى احتجاجات جماعية للمطالبة بفرص الشغل، والدعم، والتعويض، وكانوا جزءًا من حركة فريدة في السياق السياسي لدول العالم الثالث. لكن، وعلى الرغم من أن حركة العاطلين قد حققت بعض النتائج الملموسة لعدد من عمال المصانع والمكاتب، إلا أن الغالبية العظمى منهم ظلت عاطلة عن العمل.

وبعد استنفاد الأشكال الجماعية من الاحتجاج، لجأ بعض الفقراء العاطلون إلى عائلاتهم وأقاربهم وأصدقائهم للحصول على الدعم، في حين اندفع العديد منهم إلى شوارع المدن الكبرى

لإقامة أنشطة اقتصادية مستقلة، مثل بيع السلع في الشوارع، والتجوال، وتقديم بعض الخدمات البسيطة. إذ أنشأوا الأكشاك، ودفعوا العربات اليدوية، وأضاءوا مواقع عملهم عبر توصيل الأسلاك بأعمدة الكهرباء الرئيسية. وقد حولت عملياتهم الجماعية الأرصفة إلى أماكن تسوق حيوية ونابضة بالحياة.

ومع ذلك، لم تستطع السلطات تحمل هذه الثقافة المضادة ذات الطابع الاحتفالي والعلماني والاستخدام النشط للمساحات الحضرية، فشنت حملة استنزاف طويلة ضد الباعة المتجولين في الشوارع. وانضم إليها، فيما بعد، العديد من أصحاب المتاجر، الذين تأثرت بيئاتهم التجارية بانتشار الباعة على الأرصفة. على هذا الأساس، تجسد المواجهة بين الباعة المتجولين والدولة/ أصحاب المتاجر مثالًا بارزًا على حالة ممتدة من "سياسة الشارع" (Street Politics) التي تطبع هامشًا شاسعًا من الجمهورية الإسلامية، والتي سأعود لاحقًا لتناولها بتفصيل أكبر.

إن الممارسات المشار إليها أعلاه ليست استثنائية، بل هي ممارسات تحضر بشكل يومي في العديد من المراكز الحضرية الخاصة بدول العالم النامي. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، تحتوي القاهرة على أكثر من 100 "منطقة عشوائية"، تضم ما يزيد عن سبعة ملايين شخص قاموا بتقسيم الأراضي الزراعية وبناء مساكنهم بشكل غير قانوني. ومن ناحية أخرى، استولى المهاجرون من الريف وسكان الأحياء الفقيرة بهدوء على المقابر والأسطح والأراضي العامة المملوكة للدولة المترامية على أطراف المدينة، مما أدى إلى إنشاء جماعات ذات طابع مستقل إلى حد كبير[2].

وبفضل إصرارهم المستمر، أجبر الملايين من سكان الأحياء الفقيرة السلطات على توسيع المرافق الأساسية إلى أحيائهم بطرق غير قانونية[3]. حيث يُقدَّر، على سبيل المثال، أن الاستخدام غير القانوني للمياه الجارية في مدينة الإسكندرية المصرية يكلف الدولة حوالي 3 ملايين دولار

أمريكي سنويًا[4]. وقد استولى الباعة المتجولون بدورهم على العديد من الأرصفة والطرق العامة لمزاولة أنشطتهم، بينما يعيش الآلاف من الفقراء المصريين من خلال تحصيل الإكراميات المقدمة جراء ركن السيارات الخاصة في الشوارع، حيث يعمدون إلى تنظيم المساحات الحضرية المخصصة لركن السيارات بأكبر قدر ممكن للاستفادة منها، الأمر الذي أدى، في نظر السلطات، إلى خلق "فوضى حضرية" كبيرة في البلاد.

من هذا المنظور، فقد فشلت السياسة الحكومية، بكيفية ما، في وقف مثل هذه الممارسات[5]، حيث يميل الفقراء إلى الرد عليها بالمقاومة الفورية والمعارك القانونية، أو من خلال عدم الامتثال الهادئ. وتعد الروايات المسرودة من مناطق مثل ميدان العتبة، والسيدة زينب، وبولاق الدكرور، وسوق الجمعة في إمبابة، والنقل القسري لبائعي الكتب في الأزهر، بعضًا من الأمثلة البارزة على سياسة الشارع في هذه المدينة[6].

تشهد السياقات الآسيوية بدورها ظواهر مشابهة لما سبق ذكره. ففي مدن كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، يمكن لأي شخص تقريبًا أن ينصب عربة يدوية في منطقة شاغرة داخل الشارع. "ولكن بمجرد أن يُحتل هذا موقع وتبدأ فيه الأنشطة التجارية، فإنه يصبح ملكًا فعليًا للباعة". في مثل هذه الحالات، تصير إمكانية "جمع الضرائب معدومة، ويصبح تنظيم الممارسات التجارية شبه مستحيل. حيث لم تتمكن متاجر لويس فويتون (Louis Vuitton) في بوسان (Pusan)، مثلا، من منع بائع عربة يدوية من بيع نسخ مزيفة من حقائبها أمام المتجر إلا من خلال شراء هذا الموقع. وقد واجهت شركات دولية أخرى مثل نايكي (Nike) ورالف لورين (Ralph Lauren) مشاكل مماثلة"[7].

أما في أمريكا اللاتينية، فالنماذج موثقة بشكل جيد[8]. حيث شهدت مدينة سانتياغو التشيلية، خلال منتصف الثمانينيات، على سبيل المثال، استخدام حوالي 200,000 عائلة فقيرة "توصيلات سرية" للحصول على الكهرباء والمياه الجارية. وكانت سيارات الشرطة والجيش تجوب الأحياء الشعبية بشكل يومي للقبض على المخالفين، الأمر الذي كان يدفع السكان إلى "فصل هذه التوصيلات عند الفجر وإعادة تركيبها بعد مرور آخر دورية شرطة"، كما صرح بذلك أحد المستوطنين (Leiva & J. Petras, 1987, p. 117). أما فيما يخص السكان الذين يمتلكون توصيلات قانونية، فقد كان حوالي 200,000 شخص منهم لا يدفعون فواتير الكهرباء، وأكثر من 270,000 شخص لا يدفعون فواتير المياه (Leiva & J. Petras, 1987, p. 113).

في هذا السياق، يشير مصطلح "الباسيزمو" (Basismo)* إلى توسع رقعة مثل هذه الأنشطة القاعدية في أمريكا اللاتينية، والتي تركز أساسا على المجتمع والديمقراطية المحلية، وعدم الثقة في البيروقراطية الرسمية الواسعة النطاق (Stiefel & Wolfe,1994, P. 201).

وعلى نفس النهج، يعيش أكثر من 20% من السكان الحضريين في جنوب إفريقيا في أكواخ وأحياء عشوائية، حيث ترفض العديد من الأسر الفقيرة بدورها دفع ثمن الخدمات الحضرية التي تستغلها. وتمثل حملة "ماسخانه"* (Masakhane) أو "ثقافة الدفع" (Culture-of-paying)،

---

* "الباسيزمو": يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على حركة شعبية في أمريكا اللاتينية، وهي حركة تؤسس منطقها الداخلي على الديمقراطية المحلية، والمشاركة المجتمعية، وعدم الثقة في البيروقراطيات الرسمية. نشأت هذه الحركة كرد فعل على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مجتمعات أمريكا اللاتينية، ويتأسس رهانها على محاولة إعادة تنظيم المجتمعات الفقيرة والمهمشة على المستوى المحلي، لتلبية احتياجاتها والدفاع عن حقوقها (المترجم).

* "ماسخانه": هو مصطلح يحيل إلى عبارة "دعونا نبني معًا". ويشير إلى حملة "ثقافة الدفع" التي نظمتها حكومة جنوب أفريقيا بعد انتخابات عام 1994. وقد سعت هذه الحملة إلى دعوة الأسر الفقيرة والمستبعدة إلى دفع فواتير المياه والكهرباء، وذلك في محاولة لاستعادة التكاليف العامة التي تستنزف خزينة الدولة (المترجم).

التي نظمتها الحكومة والمجتمع التجاري بعيد الانتخابات متعددة الأعراق الأولى في عام 1994، محاولة لاستعادة هذه الموارد العامة الكبيرة التي استحوذ عليها الفقراء[9].

وبعيدًا عن كونها سلوكًا تدميريًا من قبل "البروليتاريا الرثة" (Lumpen proletariat) أو "الطبقات الخطرة" (Dangerous classes)[10]، تُمثل هذه الممارسات اليومية طرقًا طبيعية ومنطقية يتبناها المحرومون والبسطاء للبقاء على قيد الحياة وتحسين شروط حياتهم. فما يميز هذه الأنشطة –وبالتالي ما يهمنا هنا– هو طبيعتها التي تبدو عادية ومألوفة وروتينية. لذا، كيف يمكن تفسير مثل هذه الممارسات اليومية؟ وما هي القيم التي يمكن أن ترافق هذه الأنشطة؟ وبأي معنى يمكن نفسر السياسة التي ينطوي عليها هذا النمط من الحياة اليومية؟

نتيجة لهذا الحراك الصامت والمرن، يميل الاهتمام الحالي بمفهوم "المجتمع المدني" إلى التقليل من أهمية مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية غير المنظمة والهجينة التي تطبع السياسة الحضرية في العديد من البلدان النامية. ومن الواضح أن هناك تصورات متعددة لمفهوم "المجتمع المدني"، إذ تكشف الأدبيات الحالية عن تباين كبير في هذه التصورات، ليس فقط بين النماذج الكلاسيكية والمعاصرة، بل حتى داخل النموذج المعاصر ذاته. ومع ذلك، يبدو أن هناك توافقًا أوليًا بين هذه التصورات على أن الحياة الجمعوية تشكل عنصرًا أساسيًا في "المجتمع المدني"، وأن هذا الأخير يتمتع بامتياز جوهري مقارنةً بأشكال التعبير الاجتماعي الأخرى[11]. ورغم أنني لا أهدف إلى التقليل من قيمة "المدنية"، إلا أنني أرى أن الاختزالية التي تطبع النقاشات المنتجة حول "المجتمع المدني" تقلل من أهمية، بل وتستبعد، أشكال النضال الأخرى

التي تعمل خارج نطاق الدولة، والتي قد تكون في بعض المجتمعات –مثل تلك الموجودة في الشرق الأوسط– أكثر انتشارًا وفاعلية من المؤسسات المدنية التقليدية.

إن هدفي الأساسي في هذا المقال هو دراسة واستكشاف ديناميات هذا النشاط غير المنظم، الذي يميل إلى تحديد واستكشاف سياسة "الناس غير الرسميين"، خاصة مهمشي الحضر. ومن خلال محاولة اعتماد مسافة نسبية مع كل من جيمس سكوت ومنتقديه، أود أن أُظهر كيف أن هذه الممارسات العادية والصامتة، التي يقوم بها الأشخاص العاديون، غالبًا ما تُحدث تغييرات اجتماعية ملحوظة.

1– النقاشات الحالية:

قد تثير الممارسات العادية التي وصفتها أعلاه، للوهلة الأولى، فكرة "أشكال المقاومة اليومية للفلاحين" (Everyday forms of peasant resistance) التي طرحها جيمس سكوت (James Scott) في عدد مهم من نصوصه. حيث أبرز سكوت وكولبرن (Colburn) وآخرون القدرة الفارقة التي يمتلكها الفقراء لمقاومة "المضطهِدين" من خلال أعمال بسيطة مثل التباطؤ، والخداع، والامتثال الزائف، والتشهير، والحرق العمد، والتخريب، وما إلى ذلك. ويقال في الغالب إن الفلاحين عادة ما يتصرفون بشكل فردي ومعزول، ولكن نظرًا للظروف السياسية القمعية التي يعيشون في كنفها، فإن اعتماد هذه الاستراتيجية قد يلبي بعض احتياجاتهم[12].

بناء على ذلك، ساهم منظور "أشكال المقاومة اليومية" بلا شك في استعادة صورة فقراء العالم الثالث من "السلبية" و"القدرية" و"اليأس"، وهي سمات جوهرية داخل أطروحة ثقافة الفقر (Culture of Poverty) التي تميل إلى تحديد "الإنسان الهامشي" بوصفه "نمطا ثقافيا"[13]. ويحاول سكوت كذلك تجاوز أطروحة نموذج "استراتيجيات البقاء" (Survival Strategies)، الذي يحصر أنشطة الفقراء في السعي للبقاء في سياق الحياة اليومية، وهو بقاء غالبًا ما يكون

على حساب أنفسهم أو على حساب نظرائهم من البسطاء[14]. على هذا الأساس، يقر إسكوبار (Escobar) بأن استخدام لغة "استراتيجيات البقاء" قد يساهم، بكيفية ما، في الحفاظ على صورة الفقراء كضحايا[15]. لذا، ولمواجهة البطالة أو زيادات الأسعار، يُقال في كثير من الأحيان إنهم يلجأون إلى السرقة، والتسول، والدعارة، أو إعادة توجيه أنماط استهلاكهم من أجل تحقيق البقاء.

تكتسي أعمال سكوت أهمية بالغة من زاوية مختلفة أيضًا. فحتى عهد قريب جدًا، كان اهتمام جزء كبير من الباحثين، سواء من اليمين أو اليسار، متركزًا بالأساس حول "التهديد السياسي" الذي يمكن أن يشكله الفقراء للنظام القائم، إذ كانوا منشغلين بسؤال ما إذا كان الفقراء يشكلون قوة مهددة للاستقرار[16]، مما جعلهم يتجاهلون، بأشكال مختلفة، ديناميات وجودهم الجزئي وسياساتهم اليومية. ومن ناحية أخرى، لا يزال العديد من هؤلاء الباحثين ينظرون إلى سياسة الفقراء من خلال ثنائية الثورة/السلبية[17]، الأمر الذي يحد بالتأكيد من إمكانية النظر إلى المسألة من منظور مختلف. لا أعني بذلك اتخاذ نهج وسطي[18]، بل بناء منظور جديد تمامًا. وقد تسهم "أشكال المقاومة اليومية" بالتأكيد في إحداث تحول في النقاش حول هذه القضية[19].

ومع ذلك، فإن "نموذج سكوت البريختي للصراع الطبقي والمقاومة*" غير كافٍ لتفسير ديناميات أنشطة الفقراء الحضريين في العالم الثالث. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن قضايا البقاء تشكل الانشغال والهم الرئيسي للمحرومين في المدن، إلا أنهم يسعون أيضًا إلى المضي قدمًا وتحسين حياتهم، مهما كان ذلك بهدوء ورفق. إن نضالاتهم ليست دفاعية فحسب أو مجرد "مقاومة يومية" ضد تعديات الجماعات "المهيمنة"، كما أنها ليست مجرد مقاومة خفية، صامتة، وفردية. بل إن نضالات الفقراء الحضريين، في اعتقادي، تنطوي أيضًا على بُعد هجومي خفي، حيث تفرض الجماعات المحرومة قدرًا كبيرًا من القيود على امتيازات الجماعات المهيمنة، مخصصةً أجزاءً مهمة من فرص حياتهم (بما في ذلك رأس المال، والسلع الاجتماعية، والفرص، والاستقلالية، وبالتالي السلطة) لصالحها. وهذا يجعل هؤلاء الفقراء ينخرطون في حملات جماعية، مفتوحة وعلنية.

علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى السعي للحصول على تنازلات من الدولة، فإن نضالاتهم الفردية والصامتة، التي تتم غالبًا من خلال العمل المباشر، تسعى أيضًا إلى تحقيق تغييرات مستمرة وملحوظة في حياتهم الخاصة، متجاوزة بذلك "الأشكال الهامشية من الاستغلال التي يواجهها الفلاحون" (Scott, 1989, P. 6). ومن ناحية أخرى، يغفل اعتماد سكوت على نظرية الاختيار العقلاني تعقيد الدوافع الكامنة وراء هذا النوع من النضال، إذ تتداخل فيه العناصر الأخلاقية مع الحسابات العقلانية.

هل يمكن إذن تحليل هذه الأنشطة من منظور "الحركات الاجتماعية الحضرية" (Urban Social Movements) التي تُقدَّم بوصفها حركات منظمة ومبنية على أساس إقليمي للفقراء

* يشير نموذج بريخت إلى النهج الذي اتبعه الكاتب المسرحي الألماني برتولد بريخت في التعبير عن الصراع الطبقي والمقاومة الاجتماعية. فقد اشتهر بريخت بتجاوزه الصيغ المسرحية الأرسطية الكلاسيكية التي كانت تهدف إلى تكريس الأوضاع الطبقية القائمة، وتطويره لمفهوم "المسرح الملحمي" أو "المسرح البريختي"، الذي يسعى إلى تشجيع الجمهور على التفكير النقدي بدلًا من الانغماس العاطفي في العرض المسرحي. وقد سعى، من خلال مجمل أعماله، إلى عرض الصراعات الطبقية بطرق تكشف التوترات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، مما يساعد المتلقي على فهم البنية الطبقية ومجمل المشكلات المرتبطة بها (المترجم).

الحضريين في العالم الثالث، الذين يسعون إلى تحقيق "التحول الاجتماعي" (وفقًا لمنظور كاستيلز)[20]، أو "التحرر" (وفقًا لمنظور شورمان وفان نيرسن)[21]، أو إيجاد بديل لطغيان الحداثة (وفقا لتصور فريدمان[22])؟

يبدو أن أوجه التشابه هنا لافتة للنظر: فكلاهما حضري ويسعى لتحقيق أهداف مماثلة مثل الإسكان، وبناء المجتمع، والاستهلاك الجماعي، والاعتراف الرسمي بمكاسبهم وما إلى ذلك. غير أنهما، مع ذلك، يختلفان عن بعضهما في جوانب متعددة: أولاً، إذا كانت الحركات الاجتماعية تمثل بشكل عام عملًا جماعيًا مهيكلًا وطويل الأمد، يهدف إلى تحقيق التغيير الاجتماعي، فإن الأنشطة التي أصفها هنا تحمل عناصر قوية من العفوية، والفردية، والتنافس بين الجماعات. كما أنها تركز بشكل خاص على الفعل بدلاً من المعنى، أو ما يصفه كاستيلز بـ "المعنى الحضري" (Urban meaning).

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن هذه الممارسات العادية تشبه، إلى حد ما، كلًّا من الحركات الاجتماعية "الجديدة" و"الأولية" من حيث امتلاكها لقيادة غير واضحة أو غير موجودة، وأيديولوجيات غير متماسكة أو متنوعة، وتنظيم فضفاض أو معدوم، فإنها، مع ذلك، تختلف بشكل ملحوظ عن كلا النوعين. إذ إن الحركات الاجتماعية "الأولية" التي استكشفها إريك هوبسباوم (Eric Hobsbawm) كانت غالبًا ما "تُنشأ" أو "تُعبّأ" بواسطة قادة كاريزميين مميزين [23]، في حين أن نوع الأنشطة الذي أصفه هنا هو في الغالب ذاتي النشوء. ومن ناحية أخرى،

يُقال إن الحركات الاجتماعية "الجديدة" تركز بشكل كبير على الهوية و المعنى[24]، بينما يهتم الفاعلون لدينا بشكل أساسي بالعمل. لذلك، وبمعنى مجازي، يمكن النظر إلى هذه التعديات اليومية على أنها تمثل "حركة في حد ذاتها".

وعليه، لا يُستبعد أن تتحول هذه التعديات اليومية، في لحظة معينة، إلى حركة اجتماعية، بشرط أن يعي الفاعلون أفعالهم من خلال صياغة أهدافهم وأساليبهم ومبرراتهم. غير أن تبني الفاعلين لهذا الوعي قد يفقد هذه الحركات طابع "التعدي الهادئ" الذي يميزها. وبعبارة أخرى، فإن هذه الممارسات اليومية اليائسة تعرض مساعٍ مميزة لها منطقها وديناميكياتها الخاصة.

2- التعدي الهادئ للمعتاد:

يمكن وصف نوع النضالات الذي أتناوله في هذا السياق بـ"التعدي الهادئ للمعتاد"، وهو التقدم الصامت والصبور وطويل الأمد الذي يتبناه الناس العاديون في مواجهة الملاك وأصحاب السلطة، سعياً لتحقيق البقاء وتحسين شروط العيش. ويتميز هذا النوع من النضال بالحراك الهادئ والمتفرق وطويل الأمد، مع ما يصاحبه من عمل جماعي عرضي؛ أي نضال مفتوح وعابر، دون قيادة واضحة أو أيديولوجية أو تنظيم هيكلي. وهو نضال يحقق مكاسب كبيرة بالنسبة للفاعلين، مما يضعهم في نهاية المطاف في مواجهة مباشرة مع الدولة.

ومن خلال إحداث تغييرات "ذرية" تدريجية، يستطيع الفقراء، على المدى الطويل، "تعديل التشكيل السابق للقوى، الشيء الذي يجعلهم بمثابة مصفوفة للتغييرات الجديدة" (Gramsci, 1971, P.109).

لكن، وعلى عكس "الثوار السلبيين" (Passive Revolutionaries) لدى غرامشي (Gramsci)، لا تقدم الجماعات المهمشة أنشطتها كأفعال سياسية واعية؛ بل هي أنشطة مدفوعة بقوة الضرورة؛ أي ضرورة البقاء والعيش بكرامة. وبالتالي، فإن مفهوم "الضرورة" والسعي

إلى الكرامة هو ما يبرر نضالاتهم ويصورها بوصفها طرقًا "أخلاقية" و"طبيعية" و"منطقية" للبقاء وتحسين شروط حياتهم[25].

وإذا كانت "الثورة السلبية" (Passive Revolution) عند غرامشي تستهدف في النهاية السلطة السياسية، فإنني أود مع ذلك التأكيد على أن التعدي الهادئ –على الرغم من أنه قد يؤدي بشكل غير مباشر إلى تداعيات سياسية عامة– يشير إلى تغييرات يعتبرها الفاعلون مهمة في حد ذاتها، دون أن يهدفوا بالضرورة إلى تقويض السلطة السياسية.

ومع ذلك، فإن هذه الممارسات البسيطة واليومية قد تنتقل، في لحظة ما، إلى المجال السياسي؛ حيث ينخرط الفاعلون في العمل الجماعي ويعيدون تقديم أفعالهم كأفعال "سياسية". يحدث هذا بالأساس عندما يواجه هؤلاء البسطاء تهديدا لمكاسبهم التي سبق وأن قاموا بتحصيلها. ومن ثم، تتمثل إحدى السمات الرئيسية لهذه الحركات* في أنه، إذا كان تقدمها يتحقق بهدوء وبشكل فردي وتدريجي، فإن الدفاع عن مكاسبها غالبًا ما يكون جماعيًا وصاخبًا.

على هذا الأساس، يشرع الآلاف من الرجال والنساء في رحلات هجرة طويلة ومؤلمة، متناثرين في بيئات نائية وغريبة، بحثًا عن العمل والمأوى والأرض ووسائل العيش، مدفوعين في ذلك بقوة "الضرورة" (المصاعب الاقتصادية، الحروب، أو الكوارث الطبيعية). حيث ينطلقون في مساعيهم بشكل فردي وهادئ، وغالبًا ما يتحركون ببطء دون أن يُلاحظوا، مثابرين كحركات السلاحف في

* في كتاباته المتأخرة، خاصة نصيه الموسومين ب"الحياة سياسة" و"ثورة بلا ثوار"، أصبح بيات يصنف أنشطة التعدي الهادئ ضمن ما أسماه ب"اللاحركات الاجتماعية (Social Non-Mouvements) "عوضًا عن الحركات. ويشير هذا التوصيف، وفقًا لبيات، إلى صور النضال اليومية التي تتم بشكل فردي، لكنها تتحول إلى سلوك جماعي يتجه نحو استهلاك ما هو عام، والحضور الفيزيقي الذي يخلق صراعًا بين الأفراد والدولة. وتتخذ هذه الصور من النضال أشكالًا عديدة، بدءًا من صور احتلال الشوارع الجانبية والأرصفة من قِبَل الباعة المتجولين، ووصولًا إلى سلوكيات الشباب التي تحاول تحدي الأطر الثقافية السائدة داخل المجتمع (المترجم).

مستعمرات نائية. لذلك، فهم غالبًا ما يتجنبون الجهود الجماعية، والعمليات الواسعة النطاق، والضوضاء والدعاية.

ففي بعض الأحيان، يمنع محتلو الملك العمومي، على سبيل المثال، الأفراد الآخرين من الانضمام إليهم في مناطق محددة، كما يشجع باعة الشوارع نظراءهم على عدم الاستقرار بجوارهم. بل يتردد كثيرون منهم حتى في مشاركة بعض المعلومات حول استراتيجياتهم مع جماعات مشابهة. ومع ذلك، فإن اتباع هؤلاء الأفراد والأسر اليائسة لمسارات مشابهة يؤدي إلى تراكم أعدادهم، مما يحولهم إلى قوة اجتماعية محتملة. وينتج هذا المزيج المعقد من العمل الفردي والجماعي عن كل من الوضع الاجتماعي للفاعلين و"بنية الفرص" المتاحة لهم، إذا جاز لنا استخدام عبارة تارّو (Tarrow, 1994).

تشمل حركات التعدي الهادئ مجموعة متنوعة من الجماعات الاجتماعية "العائمة"، مثل المهاجرين، واللاجئين، والعاطلين عن العمل، ومحتلي الملك العمومي، وبائعي الشوارع، وغيرهم من الفئات المهمشة. حيث يقتحم المهاجرون الريفيون المدن وخدماتها، ويزحف اللاجئون والمهاجرون الدوليون نحو الدول المضيفة ومرافقها، ويحتل سكان العشوائيات الأراضي العامة والخاصة والمنازل الجاهزة، فيما يعتدي باعة الشوارع على الفرص التجارية الخاصة بأصحاب المتاجر، ويحتلون الفضاء العام بجوانبه الفيزيقية والاجتماعية، مثل الأرصفة، والتقاطعات، والحدائق العامة.

إن ما يدفع هذه الجماعات المستبعدة إلى هذا النمط من النضال هو سببان أساسيان: يرتبط أولهما بالرغبة الأولية في البحث عن نمط حياة بديل، وهو ما يتطلب منهم تغيير الوظائف، والأماكن، والأولويات. أما السبب الثاني فيتأسس على عدم وجود آلية مؤسسية تتيح لهم التعبير الجماعي عن مظالمهم وحل مشاكلهم.

تفسر هذه النقطة الأخيرة، إلى حد ما، لماذا تأخذ نضالات الجماعات المحرومة في الغالب شكل مجموعة من الأفعال الصامتة والمباشرة والفردية، بدلاً من الاحتجاجات الجماهيرية التي ترفع مطالب جماعية. فعلى عكس الجماعات المنظمة مثل العمال أو الطلاب، فإن العاطلين

عن العمل، والمهاجرين، واللاجئين، أو بائعي الشوارع هم جماعات متدفقة باستمرار؛ إنهم أفراد متشظين هيكليًا، ويشتغلون خارج المؤسسات الرسمية مثل المصانع والمدارس والجمعيات.

نتيجة لذلك، يفتقر هؤلاء الأفراد إلى القدرات المؤسسية اللازمة لممارسة الضغط، ويعانون من غياب القوة التنظيمية التي يمكن أن تُحدث اضطرابًا، بمعنى "سحب المساهمة الحيوية التي يعتمد عليها الآخرون"، والتي تعد "مصدرًا طبيعيًا لممارسة السلطة" (Piven & Cloward, 1979, P. 24).

لا يعدم هذا الأمر، بالطبع، إمكانية مشاركة هؤلاء الأفراد في المظاهرات أو إحداث اضطرابات في الشوارع، ولكن شريطة أن تتمتع هذه الأساليب بدرجة معقولة من الشرعية[26]، وأن تتم تعبئتهم من قبل قادة خارجيين. ففي ظل الظروف الاستثنائية، يمكن للجماعات اليسارية، على سبيل المثال، أن تقود عملية الاستيلاء على الأراضي، أو قد يُدعى العاطلون عن العمل وباعة الشوارع لتشكيل تنظيمات نقابية.

يحدث هذا الأمر بشكل رئيسي في الفترات الديمقراطية نسبيًا، أي عندما تحاول الأحزاب السياسية المتنافسة تعبئة الفقراء بهدف الظفر بالدعم الانتخابي. على هذه الشاكلة، تم تنظيم العاطلين عن العمل في إيران بعد الثورة، والنساء العاملات في بومباي، وربات البيوت في بريطانيا بعد الحرب، وباعة الشوارع في ليما[27]. ومع ذلك، ففي غياب الحريات الانتخابية، يميل الفاعلون إلى البقاء بلا سلطة مؤسسية، حيث غالبًا ما تُقمع التعبئة للمطالب الجماعية بالقوة في البلدان النامية التي تحدث فيها هذه النضالات[28]. ولكن على الرغم من المصاعب المطروحة، إلا أن الفقراء يستطيعون تعويض نقص القوة المؤسسية من خلال قدرتهم على تبني "أفعال مباشرة"،

سواء كانت جماعية أو فردية، متسرعة أو تدريجية، والتي قد تتطور، على المدى البعيد، لتتحول إلى حياة محلية أكثر تنظيمًا/استقلالية. وبدلاً من الاحتجاج أو الدعاية، تتحرك هذه الجماعات المستبعدة بشكل مباشر لتلبية احتياجاتها بنفسها، حتى وإن كان ذلك بشكل فردي وصامت.

وباختصار شديد، فإن ما يقوم به هؤلاء الأفراد ليس سياسة احتجاجية، بقدر ما هي سياسة تعويض ونضال من أجل تحقيق نتائج فورية من خلال الأفعال الفردية المباشرة.

3- الأهداف:

ما الذي يسعى إليه هؤلاء الرجال والنساء؟ يبدو أنهم يسعون لتحقيق هدفين رئيسيين. الأول هو إعادة توزيع الخيرات الاجتماعية والفرص من خلال الاستحواذ غير القانوني والمباشر على الاستهلاك الجماعي (مثل الأراضي، والمأوى، والمياه الموصلة بالأنابيب، والكهرباء، والطرق)، والمساحات العامة (مثل أرصفة الشوارع، والتقاطعات، ومرائب السيارات)، والفرص (مثل ظروف العمل المواتية، والمواقع، والعلامات التجارية)، وغيرها من الشروط الضرورية للبقاء على قيد الحياة وتحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة.

أما الهدف الثاني فهو تحقيق الاستقلالية، سواء كانت ثقافية أو سياسية، عن الأنظمة والمؤسسات والانضباط الذي تفرضه الدولة. فالمحرومون يعبرون عن رغبة عميقة في عيش حياة غير رسمية، بغية إدارة شؤونهم الخاصة دون تدخل من السلطات أو المؤسسات الرسمية الحديثة. غير أن هذا لا يعني أن التقاليد توجه حياتهم، بل يشير إلى أن المؤسسات الحديثة، بطريقة ما، تعيد إنتاج العلاقات "التقليدية" للأفراد كحلول للمشاكل التي تخلقها هذه المؤسسات. ففي العديد من المجتمعات "غير الرسمية" في مدن العالم الثالث، يعتمد الناس على معاييرهم المحلية و"التقليدية" في أنشطتهم اليومية، سواء لإبرام العقود (مثل الزواج)، أو تنظيم منطقتهم، أو حل النزاعات المحلية. فهم يجبرون، بطريقة ما، على فرض السيطرة على حياتهم العملية من خلال تنظيم وقتهم وتنسيق مساحاتهم.

إنهم يشعرون بالإرهاق من الإجراءات الرسمية التي تحكم وقتهم والتزاماتهم وواجباتهم، ويرفضون الانصياع للانضباط المفروض، المتمثل، على سبيل المثال، في دفع الضرائب والفواتير، أو الظهور في الأماكن العامة بطرق معينة. وبشكل عام، يسعون إلى الاستقلالية في ممارسة حياتهم اليومية[29].

لقد أثار عدم الثقة في الدولة الحديثة ومؤسساتها ردود فعل متناقضة. إذ اعتبر بعض علماء الاجتماع، ولا سيما أتباع مدرسة شيكاغو وبعض السياسيين، أن الفقراء الحضريين "هامشيون"، وخارجون عن القانون، وأن مجتمعاتهم تمثل معاقل "للانعزالية الريفية" (Rural Parochialism) و"التقليدية" (Traditionalism). واقترحوا أن هذه "الانحرافات" لا يمكن تقويمها إلا من خلال إعادة دمج هؤلاء الأفراد في الدولة والمجتمع؛ وباختصار، من خلال "تحديثهم"[30]. في المقابل، هاجم بعض النقاد، مثل جانيس بيرلمان وكاستلز، فرضية "الهامشية" بشدة، حيث يجادلون بأن هؤلاء الأفراد –بعيدًا عن كونهم هامشيين– هم في الحقيقة مدمجون بشكل جيد في المجتمع[31].

وعلى الرغم من اختلاف الرؤى، إلا أن هاتين النظرتين المتنافستين تشتركان في افتراض أساسي واحد، وهو أن "الإنسان المثالي" (Ideal man) هو الإنسان المتكيف والمدمج بشكل جيد في المجتمع. وباختصار، هو "الإنسان الحديث " (Modern man).

في الواقع، إن هؤلاء الرجال والنساء ليسوا "هامشيين" (أي تقليديين ومعزولين) ولا مدمجين بالكامل في الحياة الاجتماعية الحديثة. بل إن فقرهم وضعفهم هو ما يدفعهم إلى السعي للاستقلالية عن الدولة والمؤسسات الحديثة. فهم يميلون إلى الامتناع عن اللجوء إلى الشرطة والمكاتب الحكومية الأخرى بسبب فشل البيروقراطيات والمؤسسات "الحديثة" في تلبية احتياجاتهم.

إذ تفرض هذه المؤسسات نوعًا من الانضباط (من حيث تنظيم أوقاتهم، وسلوكهم، ومظهرهم) الذي لا يستطيع كثير منهم تحمله أو الامتثال له.

قد يفضل بعض الفقراء الاندماج في مجتمعاتهم، لأن ذلك، على الأقل، سيوفر لهم، على المدى القصير، بعض الخدمات التي يصعب عليهم الوصول إليها. وبخلاف ذلك، يميل العديد من سكان الأحياء الفقيرة والعشوائية إلى العيش في مناطق السكن غير القانونية، لأنها تبدو، نسبيًا، خالية من الرقابة الرسمية والسيطرة الاجتماعية الحديثة، الأمر الذي يمنحهم، على سبيل المثال، القدرة على التواصل بسهولة، والظهور في الأماكن العامة، وممارسة ثقافاتهم المحلية.

وإذا كان الفقراء يميلون إلى رفض الجوانب المقيدة التي تفرضها الحداثة، فإنهم في المقابل، يرحبون بجوانبها التحررية. وبالتالي، فعلى الرغم من رغبة السكان غير القانونيين في إضاءة منازلهم بالكهرباء، واستخدام المياه الجارية، ومشاهدة التلفاز الملون، فإنهم لا يريدون، مع ذلك، دفع الفواتير الخاضعة للوائح البيروقراطية الصارمة؛ إنهم يتوقون إلى المرونة والتفاوض. وعلى نفس المنوال، فإن العمل في الشوارع، وعلى الرغم من مكانته المتدنية، وأمانه المحدود، وتكاليفه الأخرى، إلا أنه يوفر ميزة تحرير الأفراد من الانضباط وعلاقات السيطرة التي تميز مؤسسات العمل الحديثة[32].

وعلى الرغم من أن هذا الوصف قد يبدو رومانسيًا بعض الشيء، إلا أن تصنيف جون فريدمان للأحياء البرازيلية باعتبارها نوعًا من الحركات "ما بعد الحداثية" (Post-modernist) يشير إلى طرق بديلة للحياة التي يسعى الفقراء لتحقيقها. ووفقًا لرؤيته، فإن تركيز هذه الأحياء على الاقتصاد الأخلاقي، والثقة، والتعاون، وإنتاج القيم الاستعمالية، والاستقلالية المحلية، والتنظيم الذاتي، يتحدى، بكيفية ما، المبادئ الحديثة للقيمة التبادلية، والبيروقراطية، والدولة[33].

في هذا السياق، دعوني أوضح نقطتين أساسيتين على الأقل. الأولى هي أن مفهومي الاستقلالية والاندماج في نظر كل من الفقراء والدولة بعيدان كل البعد عن الوضوح. فهما موضوع لعمليات متناقضة، وإعادة تعريف مستمرة، ومفاوضات مكثفة. إن اللارسمية ليست اختيارًا أو تفضيلاً جوهريًا للفقراء الحضريين؛ بل هي، في المقام الأول، بديل للقيود التي تفرضها الهياكل الرسمية. وبالفعل، كما توضح الأمثلة السابقة، قد يطمح العديد من الفقراء إلى ممارسة حياة مدمجة، لكن شريطة أن يستطيعوا تحمل تكاليفها الاجتماعية والثقافية، ناهيك عن تكاليفها الاقتصادية. وهكذا، ففي أوائل التسعينيات، قام مستوطنو "إسلامشهر(Islamshahr) "، وهو مجتمع غير رسمي في جنوب طهران، بحملة من أجل الاندماج الرسمي في مجتمعهم. ولكن، بمجرد تحقيق ذلك، بدأت مجتمعات غير رسمية جديدة في الظهور حول تلك البلدة.

علاوة على ذلك، وعلى غرار الفقراء الحضريين، تعرض الدول أيضًا مواقف متناقضة تجاه الاستقلالية والاندماج. إذ تميل معظم الحكومات، عمليًا، إلى تعزيز الاستقلالية بغية نقل بعض مسؤولياتها إلى مواطنيها، مما يجعلها تشجع المبادرات الفردية، والمساعدة الذاتية، والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك. من هذا المنطلق، يرى باحثون مثل جيلبرت وورد أن هذه التدابير هي بمثابة وسيلة للسيطرة الاجتماعية (Gilbert & Ward, 1984). ومع ذلك، فإن هؤلاء الباحثين يغفلون حقيقة أن الحكومات تُظهر قلقًا كبيرًا إزاء فقدان السيطرة على المجال السياسي. لذا، ليس من الغريب أن نلاحظ قيام الدول بتنفيذ سياسات متناقضة تهدف إلى تعزيز وتقييد المؤسسات المستقلة وغير الرسمية، حيث تتسم الحياة الحضرية في العالم الثالث بعمليات متواصلة ومعقدة من اللارسمية، والاندماج، وإعادة إنتاج اللارسمية.

أما النقطة الثانية، فهي أن الأثرياء وأصحاب النفوذ قد يسعون أيضًا إلى تحقيق التنظيم الذاتي والاستقلال عن انضباط المؤسسات الحديثة. غير أنهم – وعلى عكس الفقراء – غالبًا ما يستفيدون من هذه الضوابط والترتيبات، لأن الأقوياء هم من ينشئونها في المقام الأول. علاوة على ذلك، يمتلك الأغنياء، بخلاف الفقراء، الموارد اللازمة، مثل المعرفة، المهارات، المال، والاتصالات، التي تمكنهم من العمل ضمن هذه المؤسسات. فهم قادرون، على سبيل المثال، على دفع فواتيرهم أو الوصول إلى العمل في الوقت المحدد، وما إلى ذلك.

إن الهدفين الرئيسيين للمحرومين – إعادة التوزيع والاستقلالية – مترابطان بشكل وثيق. إذ يضمن لهم الأول البقاء وتحقيق حياة مادية أفضل، بينما لا يُعد الثاني هدفًا في حد ذاته فحسب، بل هو أيضًا وسيلة لتحقيق هدف إعادة التوزيع. فمن خلال العمل بشكل مستقل عن الدولة، قد يتمكن الأفراد الفقراء من الحصول على السلع العامة (مثل الأراضي غير القانونية، المأوى، وما إلى ذلك) التي من غير المرجح أن يحصلوا عليها عبر الآليات القانونية والمؤسسية، إلا إذا تمت المطالبة بها من خلال تعبئة جماعية قوية.

وفي حالة التعدي الهادئ (The Quiet Encroachments)، غالبا ما تكون النضالات الساعية لتحقيق هذه الأهداف غير قانونية، وغير مخطط لها، أو على الأقل غير مُعبر عنها بشكل واضح. حيث تُعتبر بمثابة ردود فعل طبيعية وأخلاقية تجاه الحاجة الملحة للبقاء والرغبة في عيش حياة كريمة، مهما كان شكلها. ففي الثقافة الشرق أوسطية، ترتبط فكرة "الضرورة" (Necessity) – ضرورة الحفاظ على "الحياة لكريمة"– بتمثل الفقراء للعدالة. حيث تعبر العبارة الفارسية: "hare–ii neest " (لا يوجد حل آخر) وما يعادلها بالعربية: "نعمل إيه؟" (ماذا يمكننا أن نفعل؟) عن لغة أخلاقية تطبع السياسة الحضرية في دول الشرق الأوسط، وهي في الأساس تعبير عن ردود يُبرر من خلالها الفقراء أفعالهم الخارجة عن القانون[34].

من هذا المنطلق، يرتبط مفهوم "الكرامة" (Dignity) ارتباطًا وثيقًا بالحكم العام، حيث يسعى أفراد المجتمع – بغض النظر عن انتماءاتهم– إلى محاولة تحديده وضبط معناه. فللحفاظ على حياة كريمة، تحتاج الأسرة إلى امتلاك قدرات ثقافية ومادية معينة. يشمل ذلك الحفاظ على العِرض من خلال قيم الكرم والشجاعة، والأهم من ذلك تأمين الحياء (الاحتشام الجنسي) لنساء الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن المكونات الأساسية الأكثر صلة بنقاشنا "القدرة على الإعالة"، و"حماية حريم الأسرة" من التحرش العام، وأخيرًا "القدرة على إخفاء الفشل المحتمل" (الفضيحة). فالاعتقاد السائد لدى أغلب أرباب الأسر الفقيرة هو أن الفشل في إعالة الأسرة لا يهدد بقاءها فحسب، بل يلحق الضرر أيضًا بشرف معيلها.

بناءً على ذلك، يُعَدّ التشرد خسارة كبرى على كافة المستويات. فالمسكن، بالإضافة إلى وظيفته في حماية الأسرة من المخاطر الجسدية، مثل البرودة والحرارة، يُعتبر أيضًا موقعًا ثقافيًا يستر "الحريم" ويحمي الأفراد من الأخطار الأخلاقية. إنه مكان يتيح لهم إخفاء العيوب والحفاظ على الشرف أمام أعين العامة. في هذا السياق، قد يشترك الأغنياء مع الفقراء في تبني قيم مماثلة، إلا أن قدرة الفقراء على إخفاء الفشل أقل، مما يجعل حياتهم الكريمة أكثر عرضة للخطر.

في إطار هذا التصور الجديد للعدالة المستمد من الضرورة، يُفترض على من لديه حاجة ضرورية أن يقوم بتلبيتها، حتى لو كان ذلك بطرق غير قانونية، بشرط ألا يُلحق الضرر بنظرائه من الفقراء. أما الأغنياء، فيُتوقع منهم، وفقًا لهذا التصور، أن يتحملوا فقدان جزء من ثرواتهم. وعندما تبدأ الدولة في تحدي هذه التصورات، وبالتالي انتهاك قواعد العدالة الخاصة بالفقراء، يميل هؤلاء الأفراد، الذين يشعرون بالغضب الأخلاقي، إلى التمرد على تلك القواعد[35]. ومع ذلك، يجب التأكيد هنا على أن هذه "السياسة الأخلاقية" (Moral Politics) لا تمنع الفقراء من الاستخدام العقلاني لأي مساحة سياسية يمكنهم من خلالها تعزيز مكاسبهم. فتقديم الرشوة للمسؤولين، والتحالف مع الأحزاب السياسية، واستغلال التنافسات السياسية، والاعتماد على الجمعيات الحكومية أو غير الحكومية، كلها تعتبر بالنسبة إليهم جزءًا من قواعد هذه اللعبة.

4- التحول إلى العمل السياسي:

إذا كانت هذه الحركات تبدأ دون معنى سياسي، وإذا كانت التعديات غير القانونية غالبًا ما تُبرر على أسس أخلاقية (كوسيلة للبقاء)، فكيف تتحول إذن هذه الممارسات إلى نضالات جماعية أو سياسية؟ طالما أن الفاعلين يواصلون تقدمهم اليومي دون مواجهة جادة من قبل السلطات، فإنهم سيستمرون في تقديم أفعالهم على أنها ممارسات يومية عادية. ولكن بمجرد أن تُهدد مكاسبهم، يميل هؤلاء الأفراد إلى أن يصبحوا أكثر وعيًا بأفعالهم وبقيمة مكاسبهم، ويبدؤون في الدفاع عنها بشكل جماعي وبصوت مسموع. وعليه، سأعمل لاحقًا على محاولة وصف

منطق التحول من العمل الفردي إلى العمل الجماعي. يكفي هنا أن أذكر أن أحداث الشغب والاضطراب التي قام بها محتلّو الملك العام، وبائعو الشوارع، وجماعات مهمشة أخرى ضد الحكومة، تشير إلى مركزية المقاومة الجماعية لدى هؤلاء الفقراء المتفرقين.

لا يتعلق نضال الفاعلين هنا بتحقيق مكسب جديد، بل يرتبط أساسًا بالدفاع عن المكاسب التي تم تحقيقها بالفعل والعمل على تعزيزها. في ظل هذه الظروف، قد يتجه الفاعلون إلى تنظيم أنشطتهم من خلال إنشاء شبكات للتعاون أو تأسيس هياكل أكثر تنظيما. إذ يهدف هذا التنظيم بالأساس إلى الحفاظ على تلك المكاسب السابقة والسعي إلى توسيعها.

متى تدخل الدولة إلى الساحة؟ عادة ما تتدخل الدولة عندما يتجاوز النمو التراكمي للمعتدين وأنشطتهم "نقطة التحمل". وبناءً على كفاءة الدولة المعنية، وتوافر الحلول البديلة، ومقاومة هؤلاء الثوار الهادئين، تتحمل الدول عادةً الهجمات المتفرقة التي يقودها البسطاء، طالما أن هؤلاء الفاعلين لا يشكلون بعدُ قوة حاسمة. ونتيجة لذلك، يلجأ الفاعلون إلى حيل تهدف إلى إظهار أنفسهم كقوة محدودة وقابلة للتحمل، بينما هم في الواقع يتوسعون إلى درجة تجعل مواجهتهم من قِبَل الدولة أمراً صعباً ومستعصياً.

في هذا الإطار، يلجأ العديد من المحتلين، وباعة الشوارع، وحراس مرائب السيارات إلى تقييد انتشارهم في مناطق معينة، من خلال منع نظرائهم من الانضمام إليهم. بينما يلجأ آخرون إلى رشوة المسؤولين الصغار أو تقليل ظهورهم عبر احتلال المناطق النائية أو البيع في أماكن يصعب على السلطات مراقبتها. وبذلك، يستغل الجميع تقريبًا ضعف الدولة في زمنية الأزمات (بعد ثورة أو حرب أو انهيار اقتصادي) لزيادة انتشارهم وتعزيز مواقعهم. وباختصار، يستغل الفاعلون الرئيسيون ثلاث فرص: الأزمة، الرشوة، والاختفاء، ليظل وجودهم مقبولاً في الظاهر، بينما هم يتضاعفون في الواقع.

ومع ذلك، بمجرد الكشف عن مدى توسع هؤلاء الأفراد وتأثيرهم، تصبح ردود فعل الدولة وحملاتها القمعية أمرًا لا مفر منه. غير أن هذه الحملات غالبًا ما تفشل، لأنها تُطلق في وقت متأخر جدًا، حيث يكون المعتدون قد انتشروا بالفعل وأصبحوا مرئيين وحققوا "الكتلة الحرجة".

وفي الواقع، فإن وصف السلطات لهذه العمليات بأنها "سرطانية" يعكس، بكيفيات متعددة، ديناميات مثل هذه الحركات[36].

تتعلق مصادر الصراع بين الدولة والمحرومين بالتكاليف الاقتصادية والسياسية التي تفرضها التعديات الهادئة على السلطات والأغنياء. حيث تشكل إعادة توزيع الخدمات العامة بطرق "مجانية" و"غير رسمية" عبئًا ثقيلاً على موارد الدولة. كما أن الأغنياء، مثل ملاك العقارات والتجار وأصحاب المحلات التجارية، غالبًا ما يخسرون ممتلكاتهم وعلاماتهم التجارية وفرص عملهم نتيجة لهذه الممارسات. لذلك، فإن تحالف الأغنياء مع الدولة قد يضفي بُعدًا طبقيًا على الصراع السياسي القائم.

وبعيدًا عن الرهانات الاقتصادية، فإن سعي الفقراء نحو الاستقلالية في حياتهم اليومية يُحدث فجوة كبيرة في نظام الهيمنة القائم داخل الدولة الحديثة. فالحياة المستقلة تمامًا تجعل الدولة تبدو نظامًا غير ذي جدوى. إذ يؤدي التنظيم الشعبي للعقود، والوقت، والفضاء، والأنشطة الثقافية، وحياة العمل — أو باختصار، التنظيم الذاتي — إلى استعادة البسطاء لمساحة سياسية هامة من الدولة. وهنا بالذات تكمن حتمية الصراع، الذي تُجسد "سياسة الشارع"[37] أبرز جوانبه، إذ تمثل هذه السياسية سمة بارزة وهامة في الحياة الاجتماعية للمحرومين.

5- سياسة الشارع:

أعني بـ"سياسة الشارع" (Street Politics) مجموع الصراعات التي تحدث بين مهمشي الحضر والسلطات، بما يصاحبها من تداعيات، والتي تتشكل ويُعبَّر عنها بشكل متسلسل في الفضاءين الفيزيقي والاجتماعي للـ"شوارع" — بدءًا من الأزقة والأرصفة الأكثر وضوحًا، وصولًا إلى الحدائق العامة أو الأماكن المخصصة للرياضة.

من هذا المنطلق، يُعتبر "الشارع" المكان الوحيد الذي يستطيع من خلاله الأفراد، الذين يفتقرون إلى إطار مؤسسي، التعبير عن همومهم واستيائهم. يشمل هذا الأمر سكان الأحياء العشوائية، والعاطلين عن العمل، والعاملين في الشوارع (مثل الباعة المتجولين)، وأفراد العالم السفلي (مثل المتسولين، وعاملات الجنس)، واللصوص الصغار، وربات البيوت. وعليه، فإن مفهوم سياسة الشارع يحيل، في معناه البسيط والعام، إلى قدرة الجماعات المستبعدة، التي تفتقر إلى المؤسسات المنظمة أو الأيديولوجية المتماسكة أو القيادة الواضحة، على التعبير عن استيائها وانتظاراتها في الفضاء العمومي.

ثمة عاملان رئيسيان يحولان "الشوارع" إلى ساحة لممارسة السياسة. يستند الأول إلى ملاحظة فوكو حول الفضاء كسلطة (Foucault, 1976)، والذي ينتج بالضرورة عن استخدام الفضاء العام كموقع للصراع بين الجماهير والسلطات. بهذا المعنى، ما يجعل الشارع موقعًا سياسيًا هو الاستخدام النشط أو التشاركي (مقابل الاستخدام السلبي) للفضاء العام؛ وهكذا، يصبح استخدام الأرصفة، والشوارع الجانبية، والتقاطعات، والأراضي الحضرية، ومساحات التجمع والتعبير العام عن الثقافة بمثابة مواقع للصراع.

لقد صارت هذه المواقع، على نحو متزايد، مجالًا لسلطة الدولة التي تنظم استخدامها وتجعلها أكثر "نظامًا". إذ تتوقع الدولة من مرتادي هذه المواقع أن يستخدموها بشكل سلبي، وفقًا للقواعد التي وضعتها. غير أن الاستخدام النشط والتشاركي لهذه الفضاءات أصبح يتحدى، بطريقة غير مباشرة، سيطرة سلطة الدولة والجماعات الاجتماعية التي تستفيد من هذا النظام.

إن هذه الأنشطة وهذا النوع من حياة "الشارع" ليسا أمرًا جديدًا، فقد كانت موجودة في أوروبا خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر (Lis & Soly, 1992, pp. 15–18)، مثلما استمرت حتى وقت قريب جدًا في مدن الشرق الأوسط (Marcus, 1989)، غير أنها لم تتضمن "سياسة الشارع". فما يجعل هذه الأنشطة اليومية ممارسات سياسية هو سماتها الجديدة، حيث أصبحت المجتمعات الحديثة تخضع لحكم مركزي ينظم ويسيطر على

الشوارع والحياة المحلية[38]، وذلك على خلاف الماضي، الذي كانت تتمتع فيه المجتمعات المحلية بقدر كبير من الاستقلالية والتنظيم الذاتي.

أما العامل الثاني المُشكل لسياسة الشارع فهو عملية ما أطلقت عليه اسم الشبكة السلبية* (Passive Network)، التي تتشكل بين الأشخاص العاديين الذين يستخدمون الفضاء العام. إذ إن كل حراك سياسي جماعي يتطلب درجة معينة من التنظيم، والتواصل، والتشبيك بين الفاعلين، الذين غالبًا ما يعمدون إلى تشكيل شبكاتهم، إما على نحو رسمي أو غير رسمي. في هذا السياق، قد ينشئ سكان العشوائيات، أو العاطلون عن العمل، أو المهاجرون من نفس المنطقة، على سبيل المثال، جمعيات رسمية تتأسس على التواصل المستمر والاجتماعات المنتظمة، أو قد يطورون بدلاً من ذلك اتصالات غير رسمية فيما بينهم، حيث يمكن للباعة المتجولين أن يجتمعوا بشكل غير منتظم لمناقشة مشاكلهم أو للدردشة والتواصل الاجتماعي. وفي كلتا الحالتين – الرسمية وغير الرسمية– تُمنح للفاعلين إمكانية تشكيل شبكة نشطة* (Active Network) فيما بينهم، من خلال التعرف على بعضهم البعض، والتحدث، والتقابل، والتفاعل بشكل واعٍ.

وعلى عكس تصور تشارلز تيلي (Charles Tilly) عن التنظيم، الذي يتسم بقدر عالٍ من "التماسك" (التماسك القوي) و"الشبكية" (الاتصالات الشخصية)(Tilly, 1978, Pp. 62–69)، فإن الشبكات التي نناقشها هنا لا تحتاج إلى أن تكون نشطة. إذ إن الشارع، بوصفه فضاءً عامًا، يمتلك هذه السمة الجوهرية التي تمنح الأفراد إمكانية التحرك دون الحاجة إلى شبكة نشطة. يتم ذلك أساسا بواسطة "الشبكات السلبية"، أي من خلال أشكال الاتصال التلقائية التي تتم بين

* لا تحيل الشبكات السلبية في هذا السياق على معاني السلب أو الانسحاب، بقدر ما تُشير إلى الشبكات غير النشطة وغير المِقدامَة التي تكتفي بالفعل العادي والبسيط . ويستخدم آصف بيات هذا المفهوم للدلالة على أفراد متفرقين لهم أوضاع مشتركة ومتشابهة، ويجمعهم مكان واحد (المترجم).

* يستخدم بيات مفهوم الشبكات النشطة للدلالة على أفراد يجمعهم وضع مشترك، ويعمدون إلى تنظيم أنفسهم بشكل قصدي داخل حركات منظمة ونشطة ومستقلة، بهدف إحداث التغيير (المترجم).

الأفراد المتفرقين، الذين يتيح لهم الفضاء إمكانية تحقيق الاعتراف الضمني بهويتهم المشتركة. حيث يمكن للمرأة التي تدخل إلى حفل يهيمن عليه الرجال، على سبيل المثال، أن تبحث عن امرأة أخرى داخل هذا التجمع؛ كما أنه من المرجح أن يتعرف باعة الشوارع على بعضهم البعض، حتى وإن لم يتحدثوا مع بعضهم من قبل.

وعلى خلاف رافضي أداء الضرائب المتفرقين، يمكن أن تتشكل، على سبيل المثال، شبكة سلبية بين كل من نساء الحفل والباعة المتجولين. بناءً على هذا الأساس، فإن مستأجري المساكن الحكومية، والمهاجرين غير الشرعيين، ورافضي أداء الضرائب، والنساء الحاضرات للحفل، وباعة الشوارع، ومشجعي فرق كرة القدم، جميعهم يمثلون أفرادًا متفرقين يعيشون، بشكل ما، وضعًا مشابهًا، وتجمعهم هوية ومصالح مشتركة (أنظر الشكل رقم 2). وبالنسبة لبورديو، يمثل هؤلاء الأفراد "مجموعة نظرية (Theoretical group) يمكن أن تصبح "حقيقية"، شريطة أن يتم "تمثيلها""[39]. ولكن كيف؟ لم يتم استكشاف ذلك. ففي هذه الصياغة، إما أنه تم تجاهل عنصر أساسي من عناصر الجماعية – وهو الشبكة – أو تم اعتباره أمرًا مفروغًا منه.

في الواقع، يمكن لهؤلاء "الأفراد المتجاورين" أن يعملوا معًا. لكن العمل الجماعي يتطلب وجود وسيط أو شبكة لإقامة التواصل بينهم. إذ لا يمكن للمهاجرين غير الشرعيين أو رافضي أداء الضرائب مقاومة إجراءات الدولة إلا إذا نظموا أنفسهم بشكل قصدي، نظرًا لعدم وجود وسيط يجمعهم، مثل الفضاء العام (أنظر الشكل رقم 3). أما المستأجرون، والمشجعون، وباعة الشوارع، وسكان الأحياء العشوائية، والنساء الموصوفات أعلاه، فعلى الرغم من أنهم قد لا يعرفون بعضهم البعض، إلا أنهم يستطيعون العمل بشكل جماعي، لأن الفضاء المشترك يمكنهم من إدراك مصالحهم وهويتهم المشتركة (أنظر الشكل رقم 4)، مما يؤدي إلى تطوير شبكة سلبية بينهم.

على هذا الأساس، فإن ما يخلق الصلة بين الشبكة السلبية والعمل الجماعي هو التهديد المشترك. فعندما يواجه هؤلاء الأفراد المتفرقون تهديدًا لمكاسبهم، تتحول شبكتهم السلبية العفوية إلى شبكة نشطة وعمل جماعي. وعليه، فإن التهديد بالإخلاء، على سبيل المثال، كفيل بأن

يجمع سكان الأحياء العشوائية على الفور، حتى وإن لم يعرفوا بعضهم البعض. وبالمثل، قد يتضامن مشجعو الفرق الرياضية المتنافسة لمواجهة الشرطة في الشوارع، رغم اختلاف انتماءاتهم.

الشكل رقم 1: اللاشبكة

أفراد متفرقون لا يجمعهم وضعٌ مشترك.

a	h	m
o	d	x
n	p	b

الشكل رقم 2: اللاشبكة

أفراد متفرقون يجمعهم وضعٌ مشترك.

a	a	a
a	a	a
a	a	a

الشكل رقم 3: الشبكات النشطة

أفراد يجمعهم وضعٌ مشترك نظموا أنفسهم بشكلٍ قصدي داخل شبكة نشطة.

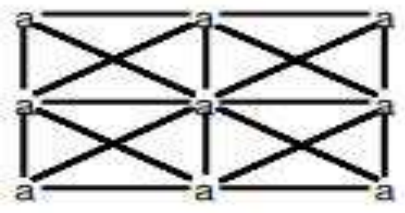

الشكل رقم 4: الشبكات السلبية

إمكانية تجمع الأفراد المتفرقين ذوي الأوضاع المتشابهة من خلال المكان.

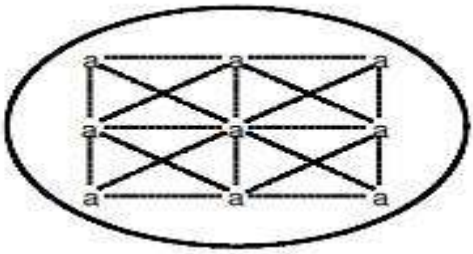

إن هذه الظاهرة ليست نتاجًا لـ"العمل الجماهيري" الذي يتم تحفيزه على أسس نفسية أو بطريقة "غير عقلانية"، بل هي ناتجة عن حقيقة اجتماعية أكثر عمقًا تتعلق بالاعتراف بالمصالح المشتركة والتواصل الكامن بين الأفراد.

في سياق آخر، قد يحاول الأفراد المنظمون العمل على توسيع شبكاتهم – سواء كانت سلبية أو نشطة – لتشمل أعضاء آخرين غير الأعضاء المباشرين. إذ يمكن، على سبيل المثال، للطلبة أو عمال المصانع أو الجمعيات النسائية التظاهر في الشوارع بهدف نشر قضيتهم وكسب المزيد من التضامن. وعليه، فإن فعل التظاهر في الأماكن العامة يشير بالأساس إلى محاولة هؤلاء الأفراد إقامة تواصل مع العابرين الذين يواجهون ظروفًا مشابهة لظروفهم؛ حيث يأملون في تفعيل هذا التواصل السلبي الذي من شأنه توسيع نطاق عملهم الجماعي.

في هذا الإطار، من الضروري التأكيد على أن الانتقال من الشبكة السلبية إلى الشبكة النشطة والعمل الجماعي ليس أمرًا بسيطا. بل إنه يخضع لنفس التعقيدات والشروط التي تؤثر على الانتقال من شبكة منظمة على أساس واعٍ إلى التعبئة[40]. حيث قد تسهم عوامل مثل أزمة شرعية الدولة، والانقسامات داخل النخب الحاكمة، وانهيار الضبط الاجتماعي، وإمكانية الوصول إلى الموارد، في تسهيل إمكانية العمل الجماعي؛ وفي المقابل، قد يؤدي التهديد بالقمع[41]، والانقسام بين الجماعات، والالتزام المؤقت إلى عرقلته .

لا أجزم هنا بأن تهديد مجموعة من السكان غير الشرعيين بالإخلاء سيؤدي بالضرورة إلى مقاومتهم الجماعية؛ إذ يمكن للنقابات العمالية أن ترضخ بدورها في بعض الأحيان عندما يتم تهديد أفرادها بالفصل من العمل. بل ما أود الإشارة إليه هو إظهار الكيفية التي يمكن من خلالها لمجموعة من الأفراد المتفرقين، الذين لا يمتلكون شبكات نشطة أو تنظيمًا مهيكلا، أن ينخرطوا في سيرورة العمل الجماعي عن طريق تفعيل الشبكات السلبية بينهم.

إنَّ هذه الإمكانية العفوية وغير المنظمة للعمل الجماعي تجعل من الشارع موقعًا أساسيًا للصراع، وبالتالي مجالًا لممارسة السياسة. إذ إنَّ عمل الشبكات السلبية هو الذي يقف وراء "الخطر" السياسي للشارع، على اعتبار أن الشوارع تُعد تجسيدًا مميزًا للفضاء العمومي. لذلك، ليس من المستغرب أن تولي الحكومات غير الشعبية اهتمامًا كبيرًا للسيطرة عليها. وإذا كانت هذه الدول تمتلك القدرة على ضبط واختراق المظاهرات أو التجمعات المنظمة، فإنها غالبًا ما تفشل، في المقابل، في منع مستخدمي الشوارع من العمل، أو القيادة، أو المشي – وباختصار، من ممارسة حياتهم في الشارع. بناء على هذا الأساس، فإنه كلما كان الفضاء العام أكثر انفتاحًا ووضوحًا، إلا واتسع نطاق عمل الشبكات السلبية، وزادت بذلك إمكانية العمل الجماعي.

تمثل الشبكات السلبية إذن عنصرًا جوهريًا في حياة الشارع والأزقة الخلفية، حيث تضمن للفاعلين الأفراد إمكانية التعاون الفوري في حالة ما إذا هُددت مكاسبهم. وفي غياب هذا المفهوم، يجد كثير من الباحثين صعوبة بالغة في فهم الانفجارات الجماهيرية "المفاجئة" و"غير المتوقعة" والعفوية التي تتشكل في البيئات الحضرية[42]. وقد يفسر هذا التفاعل الجدلي بين العمل الفردي والجماعي – أي إمكانية المقاومة الجماعية والتبرير الأخلاقي للتعدي الفردي – قدرة المحرومين على الصمود في مواصلة نضالهم من أجل البقاء وتحسين ظروفهم.

6- تشكيل الانتهاك الهادئ:

إلى أي مدى يُعتبر التعدي الهادئ الذي يتبناه الأفراد العاديون ظاهرةً عالمية؟ وتحت أي ظروف يُرجَّح أن تظهر مثل هذه الأنشطة؟ يبدو أن التعدي الهادئ داخل الدول النامية يتطور نتيجةً لتفاعل مجموعة من العوامل البنيوية والثقافية، وهذا ما يجعله ظاهرةً تاريخيةً محددة.

في البداية، تتولد المادة الخام لهذه الحركات، أي الفاعلون، في الغالب من تجمعات العاطلين عن العمل، والعمال الموسميين، والجماعات الحضرية المهمشة الأخرى[43]. ويبدو أن الزيادة الطبيعية في السكان (التي تنجم أساسًا عن الفقر) والنموذج الكلاسيكي للهجرة من الريف إلى المدينة (الناتج عن سوء توزيع الأراضي، والبطالة الريفية، والكوارث الطبيعية أو البشرية، والتمييز الحضري، والتوسع الصناعي المحدود) كانت الأسباب الرئيسية وراء انتشار البطالة في المدن. حيث تشير العديد من المعطيات إلى أن الاقتصاد الحضري غير قادر على استيعاب اليد العاملة التي تولدها الزيادة الطبيعية في السكان[44]. لذا، فإن عددا كبيرا من الأفراد المتعلمين والباحثين الجدد عن العمل غالبا ما يظلون في وضعية عطالة.

وبشكل عام، تُعتبر الهجرة إلى المدن العامل الرئيسي في ارتفاع معدلات البطالة؛ إذ تساهم الهجرة، في المتوسط، في زيادة حوالي نصف عدد سكان مدن العالم الثالث. حيث تُقدَّر هذه النسبة، على سبيل المثال، بـ 60% في غانا وتنزانيا، و70% في ساحل العاج (Sethurman, 1991, P. 5).

بالإضافة إلى هذا السيناريو الكلاسيكي، ظهرت خلال السنوات الأخيرة بعض التطورات الجديدة التي ضاعفت من حجم الجماعات المستبعدة داخل الحواضر. حيث أدت الأزمة العالمية للتحديث الشعبوي في عدد من دول العالم الثالث خلال حقبة الثمانينيات، وانهيار الاقتصادات الاشتراكية خلال التسعينيات، إلى حدوث عملية واسعة من التفكك المؤسسي، والتحاق جزء كبير من أفراد الطبقات الوسطى بالطبقات العمالية، وانتشار مظاهر التهميش داخل الحواضر. أما

الاستراتيجيات البديلة، المتمثلة في برامج التقويم الهيكلي وبرامج الاستقرار، فقد أسفرت بدورها عن تسريح شريحة واسعة من العمال، دون وجود أية رؤية واضحة لتعزيز الاقتصاد أو خلق وظائف مستدامة.

ووفقًا لمعطيات البنك الدولي، فإن فترة أوائل التسعينيات — التي عرفت انتقال بلدان أمريكا اللاتينية ما بعد الاشتراكية ودول الشرق الأوسط إلى اقتصادات السوق— قد شهدت انخفاض معدلات التوظيف الرسمي بنسبة تتراوح بين 5 و15% (World Bank, 1995, p. 108). وارتفع عدد العاطلين عن العمل في إفريقيا بنسبة 10% سنويًا طوال الثمانينيات، في حين استمرت قدرة استيعاب العمل في القطاع الرسمي المأجور في التراجع (Vandemoortele, 1991, pp. 34-36).

وبحلول أوائل التسعينيات، ارتفعت معدلات البطالة في دول العالم الثالث بشكل دراماتيكي[45]. حيث تم الدفع بعدد كبير من أفراد الطبقات الوسطى المثقفة (موظفو الحكومة والطلاب)، وعمال القطاع العام، بالإضافة إلى شرائح من الفلاحين، إلى صفوف الفقراء الحضريين، سواء على مستوى أسواق العمل أو الإسكان.

وعليه، فإن عدم استعداد الدولة أو عجزها عن توفير فرص العمل، والحماية، والخدمات الحضرية هو ما يضع هؤلاء الأشخاص في وضع جماعي مشابه، حتى وإن لم يمنحهم هوية جماعية. وهذا ما يجعل من العاطلين عن العمل، وسكان الأحياء العشوائية، وسكان الأحياء الفقيرة، والعاملين على الأرصفة، بمثابة "متمردين محتملين في الشوارع" (Street Rebels)، وذلك لأن غياب الإطار المؤسسي يدفع هؤلاء الرجال والنساء إلى النضال من داخل تشكيلات فردية ومتفرقة. على هذا الأساس، يبدو أن العديد من الدول النامية تشهد عمليات زحف مماثلة، إذ غالبًا ما يرتبط شكل التعبئة داخلها بالثقافات السياسية والمؤسسات المحلية.

إن السياسة القمعية للدولة تجعل من التعبئة الفردية الهادئة والخفية استراتيجية أكثر جدوى من الاحتجاج العلني الجماعي. في ظل هذه الظروف، لا يحضر العمل الجماعي العلني

والمباشر إلا في اللحظات الاستثنائية، خاصة عندما تواجه الدول أزمات تتعلق بشرعيتها، مثل الثورة الإيرانية عام 1979، ومصر بعد هزيمة 1967، وجنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري في أوائل التسعينيات.

ومع ذلك، وفي ظل سيادة قدر معين من الانفتاح السياسي، توفر المنافسة بين الأحزاب أرضية خصبة للعمل الجماعي بالنسبة للناس العاديين، بحيث يدفع رهان الظفر بالدعم الانتخابي والجماهيري الأحزاب السياسية والسياسيين إلى تعبئة الفقراء. وهذا بالذات ما حدث في الهند، والمكسيك، والبيرو، والبرازيل، وتشيلي في أوائل السبعينيات[46].

وبالرغم من ذلك، فإنه من غير المرجح أن يحدث هذا الأمر في ظل الأنظمة الاستبدادية، التي لا يشكل فيها الفوز بالأصوات الانتخابية هاجسًا بالنسبة للقيادة السياسية. لذا، فإن "التعدي الهادئ" يمثل، إلى حد كبير، سمة بارزة من سمات الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، فضلاً عن كونه تجسيدًا للثقافات التي تحضر فيها المؤسسات التقليدية بوصفها بديلاً موضوعيًا للجمعيات المدنية والحركات الاجتماعية.

قد يفسر هذا الأمر، نسبيًا، ميل معظم دول الشرق الأوسط – حيث يسود الحكم الاستبدادي وتلعب الأسرة والقرابة دورًا محوريًا في دعم الأفراد ورعايتهم – نحو اعتماد استراتيجية "التعدي الهادئ"[47] . أما في دول أمريكا اللاتينية، التي تطبع أنظمتها تقاليد وممارسات خاصة بالمنافسة السياسية، فإن التعبئة غالبًا ما تتخذ طابعًا جماعيًا ومسموعًا؛ حيث يُعتبر الاستيلاء على الأراضي الحضرية، وجمعيات الفقراء في المدن، والنقابات التجارية في الشوارع سمة رئيسية من سمات السياسة الحضرية في هذه المنطقة من العالم[48].

ختاما، يمكن القول بأنه يمكن للدول بدورها أن تساهم في انتشار استراتيجية التعدي الهادئ. إذ من المرجح أن ينمو هذا النوع من الحركات في الدول التي تسود فيها البيروقراطية الحكومية غير الفعالة والتنظيمات الرسمية الجامدة التي تحيل، حسب توصيف دي سوتو، على "الدول التجارية" (De Soto, 1989)، التي تميل فيها المؤسسات إلى تشجيع الأفراد على البحث عن ظروف معيشية وعملية غير رسمية وأكثر استقلالية.

وعلى خلاف ذلك، فإن الوضع في السياقات الأكثر ديمقراطية يختلف تمامًا عما سبق ذكره. حيث إنه كلما كانت الدولة أكثر ديمقراطية وكفاءة، إلا وقلّت إمكانية نمو وتوسع الحركات ذات الاستقلالية العالية؛ لأنه في مثل هذه الظروف، غالبًا ما يميل الفقراء إلى الاندماج في الهيكل الحكومي، ويعمدون إلى تبني الأدوار السائدة، مستفيدين في ذلك من الوسائل والمؤسسات القائمة لتحسين حياتهم، مهما كانت محدودية هذه المؤسسات[49].

الهوامش:

أود أن أعبر عن امتناني لسامير شاهاتة (Samir Shahata)، وكلاريسا بنكومو (Clarisa Bencomo)، وسامي زبيدة (Sami Zubaida)، وفرهاد كاظمي (Farhad Kazemi)، وريتشارد بولييت (Richard Bulliet)، وجو ستورك (Richard Bulliet)، على اقتراحاتهم القيمة وتعليقاتهم حول النسخ السابقة من هذه المقالة. كما أود أن أشكر مسابقة أبحاث الشرق الأوسط (MERC) التابعة لمؤسسة فورد على دعمها لمشروع فكري تُعد هذه المقالة نتيجة أولية له.

1. تستند هذه المقالة إلى الفصل التمهيدي من كتابي:

Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movements in Iran, 1977-1990, New York: Columbia University Press, 1997.

2. لمزيد من المعطيات، أنظر:

Frederic Shorter, `Cairo' s leap forward: people, households and dwelling space', Cairo Papers in Social Science, 12(1), 1989, pp 1-111; A Soliman, `Informal land acquisition and the urban poor in Alexandria', Third World

Planning Review, 9(1), 1987, pp 21-39; A Soliman, `Government and squatters in Alexandria: their roles and involvements', Open House International, 10(3), 1985, pp 43-49; A Soliman, `Housing consolidation and the urban poor: the case of Hagar El Nawateyah, Alexandria', Environment and Urbanization 4(2), 1992, pp 184-195; G El-Kadi, `Le Caire: La ville spontanée sous controle', Arabe Monde, 1 (special issue), 1994; I Tawfiq, `Discourse analysis of informal housing in Egypt', graduate term paper, Cairo: The American University, Department of Sociology, 1995; and Al-Ahram Weekly, 1-7 September 1994.

3. أنظر:

N Abdel Taher, `Social identity and class in a Cairo neighborhood', Cairo Papers in Social Science, 9(4), 1986, pp 1-119.

4. قُدِّمت هذه المعطيات من قِبل هيئة مياه الإسكندرية في مقابلة مع سمير شاهاتة (Samir Shahata) في مايو 1995.

5. على سبيل المثال، تم نقل ست مستوطنات عشوائية فقط من أصل 104 مستوطنة عشوائية في كل من القاهرة والجيزة. ومع ذلك، كما تشير إحدى الدراسات، فإن المستوطنات الجديدة المدعومة من قبل الدولة قد فشلت إلى حد كبير في تلبية احتياجات السكان، الذين واصلوا بدورهم تنظيم مساحتهم الخاصة بشكل ذاتي. لمزيد من المعطيات، أنظر:

I Tawafiq, `Discourse analysis of informal housing in Egypt'; and F Ghannam, `Relocation, gender and the production of urban space in Cairo', unpublished paper, 1992.

6. اعتمدت في هذا السياق بشكل كبير على ملاحظاتي الشخصية. لمزيد من المعطيات، أنظر أيضًا:

Al-Wafd, 17 January 1995, p 3; Al-Wafd, 9 December 1994; Al-Ahram Weekly, 11-17 February, 1993.

أنظر أيضًا إلى التقارير التي أعدها:

M El-Adly & M Morsy, `A study of street vendors in Cairo', graduate term paper, Cairo: The American University, Department of Sociology, 1995.

يقدم حلمي ر. تادرس وآخرون وصفا دقيقا جدًا للأنشطة اليومية للبائعين في القاهرة. انظر:

H Tadros, M Feteeha & A Hibbard, `Squatter markets in Cairo', Cairo Papers in Social Science, 13(1), 1990.

7. ظهر التقرير في مجلة "Far Eastern Economic Review"، بتاريخ 18 يونيو 1992، ص 68.

8. أنظر، على سبيل المثال:

H De Soto, The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World, New York: Harper and Row, 1989; J Cross, `Organization and resistance in the informal economy', unpublished mimio, The American University in Cairo, 1995; H Bienen, `Urbanization and Third World stability', World Development, 12(7), pp 661-691; and A Leeds & E Leeds, `Accounting for behavioral differences: three political systems and the responses of squatters in Brazil, Peru, and Chile', in J Walton & L Magotti (eds), The City in Comparative Perspective, London: John Willey, 1976.

9. من محاضرة ألقتها البروفيسورة غيل جيرهارت (Gail Girhart) حول "جنوب إفريقيا الجديدة" في الجامعة الأمريكية بالقاهرة بتاريخ 3 مايو 1995.

10. غالبًا ما تُنسب هذه المصطلحات المُحملة بالمعاني بشكل غير صحيح إلى ماركس، الذي كان يقدم فهمًا مختلفًا لها. إذ استخدم ماركس مصطلح "الرثة" للإشارة إلى كل الأشخاص الذين يعيشون على حساب عمل الآخرين. وقد كان أفراد الطبقات البرجوازية المستغلة والطبقات الميسورة، بالطبع، ضمن هذه الفئة. أما عندما أشار ماركس إلى "البروليتاريا الرثة"، فقد كان يقصد بها العناصر الفقيرة غير البرجوازية التي لا تنتج قوتها الذاتي، وتعيش على حساب عمل الآخرين. أما الفاعلون الذين يتناولهم هذا الكتاب، وهم "المهمشون حضريًا"، فلا ينتمون إلى هذه المجموعة. لمناقشة مفصلة، أنظر:

H Draper, Karl Marx's Theory of Revolution: The Politics of Social Classes, Vol 2, New York: Monthly Review Press, 1978.

11. للاطلاع على مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بالنقاشات المرتبطة بالشرق الأوسط، أنظر:

J Schwedler, Toward Civil Society in the Middle East? A Primer, Boulder, CO: Lynn Rienner, 1995.

12. أنظر:

J Scott, Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts, New Haven, CT: Yale University Press, 1990, pp 150-151; also F Colburn (ed), Everyday Forms of Peasant Resistance, New York: Sharpe, 1989; J Scott, Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance, New Haven, CT: Yale University Press, 1985; and J Scott, `Everyday forms of resistance', Journal of Peasant Studies, 31(2), 1986.

يحتوي هذا العدد من المجلة على عدة مقالات تناقش هذا الموضوع.

13. يعد أوسكار لويس المنظر الرئيسي لأطروحة ثقافة الفقر؛ انظر إلى عمله المعنون ب"ثقافة الفقر"، ضمن:

O Lewis, Anthropological Essays, New York: Random House, 1970.

وإلى مقدمته لكتاب:

Children of Sanchez, London: Penguin, 1961.

للاطلاع على مراجعة نقدية لأطروحة ثقافة الفقر، أنظر:

E Leacock (ed), The Culture of Poverty: A Critique, New York: Simon and Schuster, 1971.

تعود فكرة "الفرد الهامشي" إلى عقود من الزمن؛ أنظر في هذا السياق إلى:

G Simmel, `The stranger', in K Wolff (ed), The Sociology of George Simmel, New York: Free Press, 1950; R Park, `Human migration and the marginal man', American Journal of Sociology, 33(6), 1928, pp 881-893; E Stonequist, `The problem of the marginal man', American Journal of Sociology, 41(1), 1935, pp 1-12; L Wirth, `Urbanism as a way of life', American Journal of Sociology, 44, 1938, pp 1-24.

وغيرهم من السوسيولوجيين الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو.

للاطلاع على نقد صريح لأطروحة الهامشية، راجع:

J Perlman, The Myth of Marginality, Berkeley, CA: University of California Press, 1976.

14. للاطلاع على هذا المنظور، أنظر:

J Power, World Hunger: A Strategy for Survival, London: Temple South, 1976; M Morrison & P Gutkind (eds), Housing Urban Poor in Africa, Syracuse, NY: Maxwell School of Citizenship and Public Affairs, 1982.

15. قدم أ. إسكوبار حجته بشكل خاص في سياق حديثه عن النساء الفقيرات. أنظر:

A Escobar, Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

16. للاطلاع على أطروحة مناصري اليمين، أنظر:

S Huntington, Political Order in Changing Society, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1968; J Nelson, `The urban poor: disruption or political integration in Third World cities', World Politics, 22, 1970, pp 393-414; and S Huntington& J Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976.

وللاطلاع على أطروحة مناصري اليسار، أنظر:

F Fanon, The Wretched of the Earth, London: Penguin, 1967; H Bienen, `Urbanization and Third World stability', World Development 12(7), 1984, pp 661-691.

17. تتبع معظم هذه الأعمال من التجربة اللاتينية–الأمريكية، حيث يُعدُّ إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المجتمعية سمة بارزة ذات آثار سياسية هامة. للاطلاع على الموقف "الثوري"، أنظر، على سبيل المثال:

M A Garreton, `Popular mobilization and military regime in Chile: the 69 ASEF BAYAT complexities of invisible transition', in S Eckstein (ed), Power and Popular Protest: Latin American Social Movements, Berkely, CA: University of California Press, 1989.

ويُعد كتاب فانون الموسوم ب "Wretched of the Earth "مثالًا معروفًا على هذا الموقف.

وللاطلاع على النهج "السلبي"، يمكن الرجوع إلى:

W Cornelius, Politics and Migrant Poor in Mexico City, Stanford, CA: Stanford University Press, 1975.

18. يمثل كتاب س. ستوكز، على سبيل المثال، نهجا وسطيا، أنظر:

S Stokes, `Politics and Latin America' s urban poor: reflections from a Lima shanty town', Latin American Research Review, 26(2), 1991.

19. يبدو أن عمل سكوت حول مقاومة الفلاحين قد دفع العديد من الباحثين إلى المبالغة في القراءة السياسية للحياة اليومية للناس العاديين. ففي عمل رصين لسينجرمان، سيحاول هذا الباحث مقاربة الحمولة السياسية التي تطبع الحياة اليومية للفئات الشعبية في القاهرة، غير أنه خلط بين كل من المقاومة/السياسة وتقنيات التكيف التي يعتمدها هؤلاء الأشخاص للبقاء على قيد الحياة. أما جيمس سكوت فقد كان دقيقا في التمييز بينهما. أنظر في هذا السياق:

Diane Singerman, Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo Egypt, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

20. أنظر في هذا السياق:

M Castells, `Is there an urban sociology?', in C Pickvance (ed), Urban Sociology, London: Tavistock Press, 1976; Castells, `Squatters and the state in Latin America', in J Gugler (ed), Urbanization of the Third World, Oxford: Oxford University Press, 1982; and Castells, Cities and the Grassroots, Berkeley, CA: University of California Press, 1983.

21. أنظر في هذا السياق:

F Schurman & van Naerssen, Urban Social Movements in the Third World, London: Croom Helm, 1989.

22. أنظر في هذا السياق:

J Friedmann, `The dialectic of reason', International Journal of Urban and Regional Research, 13(2), 1989, pp 217-244; and `The Latin American barrio movement as a social movement: contribution to a debate', International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 1989, pp 501-510.

23. للاطلاع على تحليل رصين للحركات الاجتماعية "الأولية"، أنظر:

E Hobsbawm, Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movements in the 19th and the 20th Centuries, New York: WW Norton, 1959.

أفهم مصطلح "أولية" أو "بدائية" في السياق التاريخي المحدد الذي يتناوله هوبسباوم (أي في سياق أوروبا خلال القرن التاسع عشر)، وليس كمقولة نظرية يمكن تطبيقها بالضرورة على الأنشطة الاجتماعية التي تبدو مشابهة لتلك التي يفحصها. ويبدو أن بعض نقاد أطروحة هوبسباوم يتجاهلون هذا البُعد التاريخي، مما لا يترك إمكانية اختبار بعض الأنشطة لتكون فعلاً "ما قبل سياسية" أو "بدائية". وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مثل هذه الرؤية متضمنة في عمل سكوت الموسوم بـ "أشكال المقاومة اليومية"، ص 22. للاطلاع على المزيد من المعطيات، أنظر أيضًا:

Abu-lughod, `The romance of resistance: tracing transformation of power through Bedouin women', American Ethnologist, 17(1), 1990, p 47.

24. بشكل عام، لا يوجد اتفاق حول تعريف "الحركات الاجتماعية الجديدة". للاطلاع على النقاش السائد حول الموضوع، أنظر:

P Wignaraja (ed), The New Social Movements in the South, London: Zed Books, 1993.

أبرز أندريه غوندر فرانك العديد من التداخلات بين "الحركات التقليدية" و"الحركات الجديدة"؛ للاطلاع على هذا المنظور، أنظر:

A G Frank & M Fuentes, `Nine theses on new social movements', Newsletter of International Labour Studies, 34, July 1987.

ومع ذلك، ركز العديد من الباحثين على النضال من أجل الهوية والمعنى كخاصية مميزة للحركات الاجتماعية الجديدة؛ أنظر على سبيل المثال:

A Mellucci, `The new social movements: a theoretical approach', Social Science Information, 19(2), 1980, pp 199-226; A Tourain, The Voice and

the Eye: An Analysis of Social Movements, Cambridge: Cambridge University Press, 1977; Friedmann, `The dialectic of reason'; and Friedmann, `The Latin American barrio movement'.

25. أعتقد أن هذا النوع من التبرير "الأخلاقي"، الذي يوجه أنشطة الأفراد العاديين، هو ما يميز منظوري الخاص عن باقي المنظورات السائدة، خاصة لدى جيمس سكوت، الذي يبدو أنه يؤسس تحليله على نظريات "الاختيار العقلاني". للاطلاع على نقد أطروحة سكوت، أنظر:

T Mitchel, `Everyday metaphors of power', Theory and Society, 19, 1990, pp 545-577.

ومع ذلك، لا أنكر أن الفاعلين قد يتعاملون بعقلانية مع بنية الفرص. وبعبارة أخرى، عندما يتغير السياق الاجتماعي والسياسي، قد يتغير أيضًا شكل ومنطق الأنشطة التي يقوم بها البسطاء.

26. أستخدم مفهوم الشرعية هنا بالمعنى الفيبري.

27. بالنسبة لحالة إيران، أنظر:

Bayat, Street Politics, ch 5.

وبالنسبة للحالة الهندية، أنظر:

J Lessinger, `Nobody here to yell at me: political activism among petty traders in an Indian city', in S Peattaer (ed), Markets and Marketing: Monographs in Economic Anthropology, Vol 4, Boston, 1985; and H Spodek, `The Self- employed Women' s Association (SEWA) in India: feminist, Gandhian power in movement', Economic Development and Cultural Change, 43(1), 1994.

أما بالنسبة للحالة البريطانية، فيمكن العودة إلى:

J Hinton, `Militant housewives: the British Housewives' League (BHL) and the Attlee government', History Workshop Journal, 38, 1994.

وللاطلاع على تجربة البيرو، أنظر:

H De Soto, The Other Path; and for Mexico City see J Cross, `Organization and resistance in the informal economy'.

28. أنظر:

J Nelson, Access to Power: Politics and the Urban Poor in Developing Nations, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979; Leeds & Leeds, `Accounting for behavioral differences'; Bienen, `Urbanization and Third World instability'.

29. فيما يتعلق بحالة إيران، أنظر:

Bayat, Street Politics.

أما بالنسبة للقاهرة، راجع:

Abdel Taher, `Social identity and class in a Cairo neighborhood' .

راجع أيضا:

Oldham et al, `Informal communities in Cairo: the basis of a typology', Cairo Papers in Social Science, 10(4), 1987.

بحلول أوائل التسعينيات، تطور حي إمبابة، وهو حي فقير في القاهرة، إلى درجة أصبح يوصف فيها من قبل وسائل الإعلام بأنه "دولة داخل الدولة" (a state within the state)، وذلك بفعل تأثير المتطرفين الإسلاميين الذين استفادوا من غياب الدولة في هذه المناطق.

30. يُعتبر كل من إميل دوركهايم (من خلال كتابه المعنون بـ : The Division of Labor in Society)، وسيغموند فرويد (من خلال نصه الموسوم بـ: Civilization and Its Discontents)، من المتناولين الأوائل لهذه القضية. هذا علاوة عن تناولها من قبل باحثين آخرين مثل: زيمل من خلال نصه المنشور تحت عنوان (The Stranger)؛ وبارك من خلال كتابه المعنون بـ (Human Migration and the Marginal Man)؛ وستونكويست من خلال نصه (The Problem of Marginal Man)؛ وويرث من خلال كتابه (Urbanism as a Way of Life).

31. أنظر:

Perlman, The Myth of Marginality; Castells, Cities and the Grassroots.

وأنظر أيضا:

C Velez-Ibanez, Rituals of Marginality: Politics, Process and Cultural Change in Urban Central Mexico, 1969-1974, Berkeley, CA: University of California Press, 1983.

32. يؤكد دي سوتو أن البنية "المركنتيلية" للدولة و"القوانين السيئة" مسؤولة عن نمو "القطاع غير الرسمي" في العديد من البلدان النامية. ويعرض دي سوتو "المركنتيلية" (Mercantilism) في هذا السياق بوصفها الحالة التي تُدار فيها الاقتصادات بناءً على اعتبارات سياسية. وبناءً على ذلك، يستنتج أن القطاع غير الرسمي يعكس رغبة الناس في سوق حرة تُعتبر بديلاً لطغيان الدولة (De Soto, The Other Path). ومع ذلك، فإن افتتان دي سوتو بالسوق الحرة كحل للمشاكل الاقتصادية في العالم الثالث يجعله يغفل عن عوامل أخرى تسهم في خلق الاقتصاد غير الرسمي. فقد

ظهر الاقتصاد غير الرسمي، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة على الرغم من عدم وجود المركنتيلية. بالإضافة إلى ذلك، يتجاهل دي سوتو حقيقة أن آليات السوق نفسها (مثل الأراضي) قد ساهمت في إنشاء مجتمعات غير رسمية. للاطلاع على تحليل أكثر شمولاً للمشاريع غير الرسمية، رغم أنها لا تعالج موضوع الاقتصاد غير الرسمي بحد ذاته، أنظر:

A Portes, M Castells & L Benton (eds), The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1989.

ولمناقشة فكرة الطابع المستقل للأنشطة غير الرسمية، راجع:

N Hopkins (ed), `Informal sector in Egypt', Cairo Papers in Social Science 14(4), 1992.

33. انظر:

Friedmann, `The dialectic of reason'.

للاطلاع على نقد المنظور "الرومانسي" الذي قدمه فريدمان لحركة الأحياء الشعبية، أنظر:

D Palma, `Comments on John Friedmann's "The dialectic of reason", International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 1989; B Roberts, `Comments on John Friedmann's "The dialectic of reason", International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 1989; and A Touraine, `Comments on John Friedmann's "The dialectic of reason", International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 1989.

34. من المثير للاهتمام أن لغة مماثلة تستخدم في أمريكا اللاتينية. حيث يشير ميغيل دياث باراريغا إلى أن "العديد من القاطنين (في مدينة مكسيكو) المعنيين بالسياسة الحضرية، يعبرون عن مفاهيم الثقافة والسلطة من خلال كلمة "Necesidad"، أو الضرورة. أنظر في هذا السياق:

M Barriga, `Necesidad: notes on the discourse of urban politics in the Ajusco foothills of Mexico City', American Ethnologist, 23(2), 1996, p 291.

35. للاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الأخلاقي للفقراء، أنظر:

E P Thompson, Customs in Common, London: Penguin Books, 1993.

36. للاطلاع على النمو "السرطاني" للمستوطنات العشوائية، انظر عددًا من إصدارات الأهرام، التي تم تضمينها في:

Tawfiq, `Discourse analysis of informal housing in Egypt'.

37. تمت الإشارة إلى هذا المفهوم لأول مرة من قبل البروفيسورة آيس أونجو (Ayce Uncu) من جامعة بوغازيتشي في إسطنبول، وذلك خلال مؤتمر مشترك للباحثين الأتراك والمصريين، الذي عُقد في القاهرة في ربيع عام 1991. وعلى الرغم من أن تعريفي يختلف تمامًا عن تعريفها، إلا أنني مدين لها باستخدام هذا المفهوم هنا.

38. خلال أوائل التسعينيات، كانت الشوارع الخلفية في إمبابة، وهو حي فقير في القاهرة، خاضعة لسيطرة النشطاء الإسلاميين وجماعات الفتوة المحلية المتنافسة. ولغاية التصدي للتهديد الذي كانت تشكله تلك الجماعات داخل المنطقة، لم تكتفِ الحكومة بمحاولة تطهير هذه الشوارع من الإسلاميين فحسب، بل كان عليها أيضًا العمل على إعادة تشكيلها من خلال "فتحها" (مثل توسيع الأزقة) وجعلها شفافة أمام رقابة الدولة. وقد كانت هذه السياسة تُمارس أيضًا خلال الحقبة الاستعمارية؛ للمزيد من المعطيات، أنظر:

T Mitchel, Colonizing Egypt, Cambridge: Cambridge University Press, 1988, pp 46, 66.

39. انظر في هذا السياق:

P Bourdieu, `What makes a social class? On the theoretical and practical existence of groups', Berkeley Journal of Sociology, 32, 1987; and Bourdieu, `The social space and the genesis of groups', Theory and Society, 14(6), 1985.

40. في الواقع، لا يزال تفسير العلاقة بين البنية/المصالح ← الوعي ←العمل يشكل انشغالاً رئيسياً داخل حقل السوسيولوجيا. لمراجعة النقاشات المتعلقة بهذا الموضوع، أنظر:

Crompton, Class and Stratification: An Introduction to Current Debate, Oxford: Polity Press, 1993.

ومن بين أبرز المساهمين في هذا النقاش، نجد:

Tilly, From Mobilization to Revolution; Barrington Moore, Injustice: Social Basis of Obedience and Revolt, New York: Sharpe, 1978; and N Smelser, A Theory of Collective Behavior, New York: Free Press, 1971.

41. وفقًا لتارو: إن "تحويل الشكوى إلى عمل جماعي ليس أمرًا تلقائيًا أبدا؛ بل يتطلب الكثير من التواصل والتخطيط الواعي". (S Tarrow, Power in Movement, p 49). وكما هو الحال بالنسبة لتيلي، الذي طور مفاهيم "الفرص/القمع" و"تعبئة الموارد"، يقدم تارو أيضًا عنصر "هياكل الفرص" كوسيط بين التنظيم والعمل.

42. تأثر تصور تيلي حول العمل الجماعي بشكل كبير بفكرته حول "القمع". ففي نموذجه، يمكن للحكومات، على سبيل المثال، إغلاق الشوارع أو إعلان الأحكام العرفية لقمع المظاهرات العامة. وقد يحدث هذا بالفعل.

ومع ذلك، ونظرًا لافتقار نموذجه لمفهوم "الشبكة السلبية"، لا يستطيع تيلي تصور إمكانية حدوث عمل جماعي من قبل الناس العاديين في الشوارع إلا إذا طوروا تفاعلات شخصية مكثفة.

43. تشير التقديرات الإقليمية التي قدمتها منظمة العمل الدولية لعام 1975 إلى أن نسبة البطالة بلغت 6.9% في آسيا (باستثناء الصين وغيرها من الاقتصادات المخططة مركزيًا)؛ و10.8% في أفريقيا، و6.5% في أمريكا اللاتينية. أنظر:

A Gilbert & J Gugler, Cities, Poverty and Development, Oxford: Oxford University Press, 1982, p 67.

44. أنظر على سبيل المثال:

J Vandemoortele, `The African employment crisis of the 1980s', in C Grey-Johnson (ed), The Employment Crisis in Africa: Issues in Human Resources and Development Policy, Harare: African Association for Public Administration and Management, 1990.

45. في عام 1991، بلغ معدل البطالة المفتوحة في 45 دولة نامية (باستثناء الدول الشيوعية السابقة والدول الصناعية الحديثة) متوسطًا قدره 17%. وفي هذا العام، بلغ معدل البطالة إلى ما نسبته 12% في أمريكا اللاتينية (19 دولة)، و17% في آسيا (14 دولة)، و21% في 12 دولة إفريقية. للمزيد من المعطيات، أنظر:

The World Fact Book 1992, USA: CIA publication, 1992.

46. أنظر في هذا السياق:

Leeds & Leeds, `Accounting for behavioral differences'; N al-Sayyad, `Informal housing in a comparative perspective: on squatting, culture, and development in a Latin American and Middle Eastern culture', Review of Urban and Regional Development Studies, 5(1), 1993, pp 3-18; Lessinger, `Nobody here to yell at me'; and Cross, `Organization and resistance in the informal economy'.

47. أنظر في هذا الصدد:

al-Sayyad, `Informal housing in a comparative perspective'; and Nelson, Access to Power. See also Nelson, `The Urban Poor'.

48. أنظر في هذا السياق:

Nelson, `The urban poor'; G Geisse & F Sabatini, `Latin American cities and their poor', in M Dogan & J Kasarda (eds), The Metropolis Era, Vol

1, A World of Giant Cities, Newbury Park, CA: Sage, 1988, p 327; Cross, `Organization and resistance in the informal economy'; and De Soto, The Other Path.

49. لنقاش تفصيلي حول هذه النقطة، أنظر:

Piven & Cloward, Poor People's Movements.

الإحالة البيبليوغرافية على المرجع الأصلي الذي تمت ترجمته:

Bayat, A. (1997). Un-civil society: the politics of the 'informal people'. Third World Quarterly, 18(1), 53-72.

References:

Abdel Taher, N. (1986). Social identity and class in a Cairo neighborhood. Cairo Papers in Social Science, 9(4).

Abu-Lughod, L. (1990). The romance of resistance: Tracing transformations of power through Bedouin women. American Ethnologist, 17(1), 41-55.

Barriga, M. (1996). Necesidad: Notes on the discourse of urban politics in the Ajusco foothills of Mexico City. American Ethnologist, 23(2), 291-309.

Bienen, H. (1984). Urbanization and Third World stability. World Development, 12(7).

Bienen, H. (1984). Urbanization and Third World stability. World Development, 12(7), 661-691.

Bourdieu, P. (1985). The social space and the genesis of groups. Theory and Society, 14(6), 723-744.

Bourdieu, P. (1987). What makes a social class? On the theoretical and practical existence of groups. Berkeley Journal of Sociology, 32, 1-17.

Castells, M. (1976). Is there an urban sociology? In C. Pickvance (Ed.), Urban sociology (pp. 73-90). London: Tavistock Press.

Castells, M. (1982). Squatters and the state in Latin America. In J. Gugler (Ed.), Urbanization of the Third World (pp. 181-210). Oxford: Oxford University Press.

Castells, M. (1983). Cities and the grassroots. Berkeley, CA: University of California Press.

Colburn, F. (Ed.). (1989). Everyday forms of peasant resistance. New York: Sharpe.

Cornelius, W. (1975). Politics and migrant poor in Mexico City. Stanford, CA: Stanford University Press.

Crompton, R. (1993). Class and stratification: An introduction to current debates. Oxford: Polity Press.

Cross, J. (1995). Organization and resistance in the informal economy. Unpublished mimio, The American University in Cairo.

De Soto, H. (1989). The other path: The invisible revolution in the Third World. New York: Harper & Row.

Draper, H. (1978). Karl Marx's theory of revolution: The politics of social classes (Vol. 2). New York: Monthly Review Press.

El-Adly, M., & Morsy, M. (1995). A study of street vendors in Cairo. Graduate term paper, Cairo: The American University in Cairo, Department of Sociology.

El-Kadi, G. (1994). Le Caire: La ville spontanée sous contrôle. Arabe Monde, 1, 67-81.

Escobar, A. (1995). Encountering development: The making and unmaking of the Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Fanon, F. (1967). The wretched of the earth. London: Penguin.

Foucault, M. (1976). Power/knowledge. New York: Pantheon Books.

Frank, A. G., & Fuentes, M. (1987). Nine theses on new social movements. Newsletter of International Labour Studies, 34, 23-35.

Friedmann, J. (1989). The dialectic of reason. International Journal of Urban and Regional Research, 13(2), 217-230.

Friedmann, J. (1989). The Latin American barrio movement as a social movement: Contribution to a debate. International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 441-453.

Garreton, M. A. (1989). Popular mobilization and military regime in Chile: The complexities of invisible transition. In S. Eckstein (Ed.), Power and popular protest: Latin American social movements (pp. 253-276). Berkeley, CA: University of California Press.

Geisse, G., & Sabatini, F. (1988). Latin American cities and their poor. In M. Dogan & J. Kasarda (Eds.), The metropolis era: A world of giant cities (Vol. 1, pp. 109-136). Newbury Park, CA: Sage.

Ghannam, F. (1992). Relocation, gender and the production of urban space in Cairo. Unpublished paper.

Gilbert, A., & Gugler, J. (1982). Cities, poverty and development. Oxford: Oxford University Press.

Gilbert, A., & Ward, P. (1984). Community action by the urban poor: Democratic involvement, community self-help or a means of social control? World Development, 12(8), 769-782.

Gramsci, A. (1971). Prison notebooks. New York: International Publishers.

Hinton, J. (1994). Militant housewives: The British Housewives' League (BHL) and the Attlee government. History Workshop Journal, 38, 128-156.

Hobsbawm, E. (1959). Primitive rebels: Studies in archaic forms of social movements in the 19th and 20th centuries. New York: W.W. Norton.

Hopkins, N. (Ed.). (1992). Informal sector in Egypt. Cairo Papers in Social Science, 14(4), 1-52.

Huntington, S. (1968). Political order in changing societies. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Huntington, S., & Nelson, J. (1976). No easy choice: Political participation in developing countries. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Leacock, E. (Ed.). (1971). The culture of poverty: A critique. New York: Simon and Schuster.

Leeds, A., & Leeds, E. (1976). Accounting for behavioral differences: Three political systems and the responses of squatters in Brazil, Peru, and Chile. In J. Walton & L. Magotti (Eds.), The city in comparative perspective (pp. 23-47). London: John Wiley & Sons.

Leeds, A., & Leeds, E. (1993). Accounting for behavioral differences: Three political systems and the responses of squatters in Brazil, Peru, and Chile. Review of Urban and Regional Development Studies, 5(1), 49-60.

Leiva, F., & Petras, J. (1987). Chile: New urban movements and the transition to democracy. Monthly Review, 39(3), 35-48.

Lessinger, J. (1985). Nobody here to yell at me: Political activism among petty traders in an Indian city. In S. Peattaer (Ed.), Markets and marketing: Monographs in economic anthropology (Vol. 4, pp. 111-130). Boston: University Press of America.

Lewis, O. (1961). Children of Sanchez. London: Penguin.

Lewis, O. (1970). Anthropological essays. New York: Random House.

Lis, C., & Soly, H. (1992). Neighbourhood social change in West European cities: 16th to 19th centuries. International Review of Social History, 38(1), 1-30.

Marcus, A. (1989). The Middle East on the eve of modernity: Aleppo in the 18th century. New York: Columbia University Press.

Mellucci, A. (1980). The new social movements: A theoretical approach. Social Science Information, 19(2), 199-226.

Mitchell, T. (1988). Colonizing Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.

Mitchell, T. (1990). Everyday metaphors of power. Theory and Society, 19, 545-577.

Moore, B. (1978). Injustice: The social basis of obedience and revolt. New York: Sharpe.

Morrison, M., & Gutkind, P. (Eds.). (1982). Housing urban poor in Africa. Syracuse, NY: Maxwell School of Citizenship and Public Affairs.

Nelson, J. (1970). The urban poor: Disruption or political integration in Third World cities. World Politics, 22, 393-414.

Nelson, J. (1979). Access to power: Politics and the urban poor in developing nations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Oldham, W. G., Van Der Harst, R., & Shukri, I. (1987). Informal communities in Cairo: The basis of a typology. Cairo Papers in Social Science, 10(4), 1-23.

Palma, D. (1989). Comments on John Friedmann's "The dialectic of reason". International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 453-460.

Park, R. (1928). Human migration and the marginal man. American Journal of Sociology, 33(6), 881-893.

Perlman, J. (1976). The myth of marginality. Berkeley, CA: University of California Press.

Piven, F. F., & Cloward, R. A. (1979). Poor people's movements: Why they succeed, how they fail. New York: Vintage Books.

Portes, A., Castells, M., & Benton, L. (Eds.). (1989). The informal economy: Studies in advanced and less developed countries. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Power, J. (1976). World hunger: A strategy for survival. London: Temple South.

Roberts, B. (1989). Comments on John Friedmann's "The dialectic of reason". International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 461-465.

Schurman, F., & Van Naerssen, T. (1989). Urban social movements in the Third World. London: Croom Helm.

Schwedler, J. (1995). Toward civil society in the Middle East? A primer. Boulder, CO: Lynn Rienner.

Scott, J. (1985). Weapons of the weak: Everyday forms of peasant resistance. New Haven, CT: Yale University Press.

Scott, J. (1986). Everyday forms of resistance. Journal of Peasant Studies, 31(2), 5-35.

Scott, J. (1990). Domination and the arts of resistance: Hidden transcripts. New Haven, CT: Yale University Press.

Sethurman, S. V. (Ed.). (1981). The urban informal sector in developing countries. Geneva: ILO.

Shorter, F. (1989). Cairo's leap forward: People, households and dwelling space. Cairo Papers in Social Science, 12(1), 1-48.

Simmel, G. (1950). The stranger. In K. Wolff (Ed.), The sociology of George Simmel (pp. 402-408). New York: Free Press.

Singerman, D. (1995). Avenues of participation: Family, politics, and networks in urban quarters of Cairo, Egypt. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Smelser, N. (1971). A theory of collective behavior. New York: Free Press.

Soliman, A. (1985). Government and squatters in Alexandria: Their roles and involvements. Open House International, 10(3), 13-21.

Soliman, A. (1987). Informal land acquisition and the urban poor in Alexandria. Third World Planning Review, 9(1), 75-92.

Soliman, A. (1992). Housing consolidation and the urban poor: The case of Hagar El Nawateyah, Alexandria. Environment and Urbanization, 4(2), 91-110.

Spodek, H. (1994). The self-employed women's association (SEWA) in India: Feminist, Gandhian power in movement. Economic Development and Cultural Change, 43(1), 89-108.

Stiefel, M., & Wolfe, M. (1994). A voice for the excluded: Popular participation in development, utopia or necessity?. London: Zed Books.

Stokes, S. (1991). Politics and Latin America's urban poor: Reflections from a Lima shanty town. Latin American Research Review, 26(2), 75-101.

Stonequist, E. (1935). The problem of the marginal man. American Journal of Sociology, 41(1), 1-12.

Tadros, H., Feteeha, M., & Hibbard, A. (1990). Squatter markets in Cairo. Cairo Papers in Social Science, 13(1).

Tarrow, S. (1994). Power in movement: Social movements, collective action, and politics. Cambridge: Cambridge University Press.

Tarrow, S. (1994). Power in movement: Social movements, collective action, and politics. Cambridge: Cambridge University Press.

Tawfiq, I. (1995). Discourse analysis of informal housing in Egypt. Graduate term paper, Cairo: The American University in Cairo, Department of Sociology.

Thompson, E. P. (1993). Customs in common. London: Penguin Books.

Tilly, C. (1978). From mobilization to revolution. Reading, MA: Addison-Wesley Publishing.

Touraine, A. (1977). The voice and the eye: An analysis of social movements. Cambridge: Cambridge University Press.

Touraine, A. (1989). Comments on John Friedmann's "The dialectic of reason". International Journal of Urban and Regional Research, 13(3), 466-472.

Vandemoortele, J. (1990). The African employment crisis of the 1980s. In C. Grey-Johnson (Ed.), The employment crisis in Africa: Issues in human resources and development policy (pp. 19-35). Harare: African Association for Public Administration and Management.

Velez-Ibanez, C. (1983). Rituals of marginality: Politics, process and cultural change in urban central Mexico, 1969-1974. Berkeley, CA: University of California Press.

Wignaraja, P. (Ed.). (1993). The new social movements in the South. London: Zed Books.

Wirth, L. (1938). Urbanism as a way of life. American Journal of Sociology, 44, 1-24.